باسمه تعالی
فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۳۸۹۰۵
رده‌بندی دیویی: ۴۹۲٫۷۵ الف ۱۶۲ ک / ج ش ۱۳۲۴
سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷-۸۹۸ ق.، شارح
عنوان قراردادی: الکافیه. شرح
عنوان: شرح جامی
کاتب: طاهر بن عبدالرحمن قراچه‌داغی تاریخ کتابت:
محل نشر: [بی‌جا] ناشر: [بی‌نا] تاریخ نشر: ۱۳۲۴ ق.
صفحه شمار: ۳۰۸ ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان: عربی ابعاد: ۱۷x۲۵٫۵ نوع خط: نسخ، شکسته نستعلیق (حاشیه)
روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات: علیرضا آقایی اشلقی تاریخ ثبت: مهر ۱۳۸۹
یادداشتها: معلق، حواشی مفصل با امضای (عصام‌الدین، غفور، جاربردی و غیره)
عنوان دیگر: فوائد الضیائیه؛ شرح کافیه
موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ ق. الکافیه -- نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی -- نحو.
شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. آقایی اشلقی، علیرضا، اهداکننده. ب. قراچه‌داغی، طاهر بن عبدالرحمن، کاتب. د. عنوان.
فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: مهر ۸۹

برادرانشان عزادار باشند وانها بساط شادی داشته باشند چراغانی را موقوف کردند و
وادوات دراین بین شکسته شد ازان طرف جماعتی از حجج اسلامیه ووکلا مخصوصاً
تلگرافخانه حاضر باتبریز مخابره نمودند جواب جناب نظام الملک حکمران آذربایجان بر صدق مطالب
گواهی داد و از این قرار اعلیحضرت شاهنشاهی حکم فرمودند که رحیم خان درعمارت
و تلگراف به تبریز شد که پسر رحیم خان را گرفته معلولا روانه طهران
هیجان ملت را خاموش ننمود واظهار شد که عمارت گلستان مأمن رحیم
نه مجلس

...وش جلو خانه...

...ار

...با مقاصد ملت

...شنبه دوازدهم ربیع الثانی در اثنای اینکه مجلس منعقد ووکلا تماماً حاضر و مشغول...
تمه قانون اساسی بودند تلگرافی از تبریز رسید بملاحظه اهمیت آن کمسیون مخصوص بر...
آن منعقد شد طولی نکشید که اعضاء کمسیون بایك حالت خراب وارد مجلس شده اظها...
پسر رحیم خان چلبیانی در اطراف تبریز مشغول قتل وغارت است ودراین دفعهٔ اخیر در ق...
قریب دویست نفر کشته شده این فقره باعث اشتعال خاطر وکلا گردید نطقهای با...
نمودند وخبر سرایت بپائین نموده جمعیت غریبی مجتمع شده ازعدم مساعدت دولت...
خود دولت بر ضد ملت مذکور شد ودراین بینها تلگرافی از رحیم خان به پسر خود نمو...
امر بقتل وغارت کرده قرائت شد ازطرف مجلس مراتب بحضور اعلیحضرت شاهنشا...
شد شاه فرمودند مطالب اصل ندارد وپسر رحیم خان ابداً جرئت چنین اقدامی نخواه...
مجلس اظهار شد که انجمن ملی تبریز تلگراف کرده بدون مأخذ نخواهد بود با...
تحقیق مطلب از نظام الملك سؤال شود

روز یکشنبه ۱۳ از صبح تعطیل عمومی شد حتی مدارس و بعضی ادارات
پست خانه وتلگراف خانه ووزارت خارجه وغیره ودر صحن بهارستان قریب هشت و ه...
شده کلمات شورش انگیز ومقالات عالیه قرائت کردند ومضمون انها این بود که تمام فتنه...
تحریك دولت است بالاخره اسباب چراغانی که برای میلاد مهیا شده بود ملت راضی...
برادرانشان عزادار باشند وانها بساط شادی داشته باشند چراغانی را موقوف کردند و...
وادوات دراین بین شکسته شد ازان طرف جماعتی از حجج اسلامیه ووکلا مخصوصاً...
تلگرافخانه حاضر با تبریز مخابره نمودند جواب جناب نظام الملك حکمران آذربایجان بر صدق مطال...
گواهی داد و از این قرار اعلیحضرت شاهنشاهی حکم فرمودند که رحیم خان در عمارت...
و تلگراف به تبریز شد که پسر رحیم خان را گرفته مغلولا روانه طهران...
هیجان ملت را خاموش ننمود واظهار شد که عمارت گلستان مأمن رحیم...
نه مجلس

هذا كتاب ملا جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما عليه لم يصدّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدّره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون كتابه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكونها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة فيك والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبّر بعضهم عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس الجمع كتمر وتمرة نحو قوله اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح

وقيل

وقيل انه جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب اول بعض الكلم والتاء فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحروف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحروف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول ومخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكره بعد الوضع مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

خرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء البعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوع المفرد قلنا هذه الالفاظ ان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان
هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة المعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفيه توقف لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ
له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان
يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يتجه من بيان نكتة في ايراده بعد الوصف به جملة فعلية و
الاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي
بخلاف الافراد ولما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او
من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيل
الافراد لاخراج المركبات مط سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما لا يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد
لشدة الامتزاج لفظا واحدا واعرب باعراب واحد وسمي مثل عبد الله علما داخلا

ثم مع انه معرب باعرابين والحق على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما اخرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة ويجيء مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بل تركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكره
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع
كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة في هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فلا يخلو اما من صفتها
ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او
من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وتحقيق ذلك في بيان معنى الاسم ان شاء الله
القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو
في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما ستعرفه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والا

الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال

او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة الفعل الثاني

وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو

وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من

الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الثالث وهو ما يدل على معنى مقترن

باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد

علم بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك

لانه قد علم بما يوجب الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام

كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل

كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة

بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة ممتاز عن

الحروف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال

والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف

بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع للافراد ومانع

عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولذلك ذكر المصنف

حيث ما الحصر ودعا في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم اعلم

نهاية بعد ... الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا

وكثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي كل

كل واحدة منهما في عنصر فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد

من جهة ... لزم اتحادهما بالاسناد او تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى اسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة

فقوله ما تضمن الخ ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية

وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير

الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت كلامية مثل

ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او الثانية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد

منهما كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة

حيث كانتا الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد

ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني

قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل

لكن الكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه

كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت

احديهما الى الاخرى فانه صريح وان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم

اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا

ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا

لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به حتى يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا

اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد المقصود لذاته حتى يكون الكلام

عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين

احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ

او فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من

جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل

اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد من

مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند

٨

اليه مفقود في الاسم والحرف فاحدهما مفقود فان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فذكر الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما
دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه الا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه و
محصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
موجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء
منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه
الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
للمتعلقات وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعلق قصدا ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

٩

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون
ملحوظا لكون الآلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى
في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد واما فلا له بالمفهومية
ففي هذا الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المصنف ظاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في
نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف هنا الضمير الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انه يتعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لاثر الغرض من وضعها الزم ذكرها الفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها الا فخذها فهي داخلة في حد
الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني
الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا معه باحد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن
اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و
بالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال

لان جميعها اما منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن
قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس يتوجه منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والا
ستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنها فلا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه وبين الدلالة من الارادة ولما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها و
بمن التبعيضية على انها ذكره هنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او
غير شاملة كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحده زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل وان المبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه وضع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية ليدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات في كل

فقوله ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية
وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد المعنوية دخول حرف
الجر لفظا او تقديرا المختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
فيفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يجاب بها
صل بان يختص بها الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انه تم تعريفه وبيان
اقسامه على وجه يظهر منها اختصاصها عدا التنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص الترنم
تنوين ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله لان المبادر من
الدخول المذكور في الاول او المتحول اللحوق بالاخر كلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون
الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا وعبر اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل
الجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ايضا بتاويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما
قيدناها بقوله بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان زيد مضاف اليه
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما
هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل

المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل

اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف

وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في

باب الاسم ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية من المشابهة

المذكورة معربة وابن الحاجب في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة

فان ذلك لا يحصل الا باخر الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب وهو ظاهر من كلام

الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع وجوب العامل حصول استحقاق الاعراب

بالفعل ولهذا اخذ في التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم

معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو

المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض

من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف

احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له

معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه يختلف

اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفة متقدمة على معرفة انه يختلف

اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه وجب ان

الابانة انه يختلف اخره ليعرف انه يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي

ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف

حكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره

اي الحرف الذي هو المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه

بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة

باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها

١٣

خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصت اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

ان زيدا المضروب اي ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور

مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او

تقديرا لنصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا

لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او

تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت

الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة

او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين

ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في

اخره حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر

وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العامل حكما

لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض

الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف

الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام

والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فسادا به فان للمعرب احكاما

كثيرة لم تذكرها ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا

يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حرف او حركة اختلف اخره اي اخر المعرب من

حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة

الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة

من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب

البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه

الحركة على اخر المعرب للبس من حيث انه معرب بل لجبانه ما قبل يا المتكلم وبهذ القلة
ثم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
وضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد ان هذا المعنى حيث قال
ليدل هنا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام فيه
متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب متعلق به
معتورة على تضمين معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاوره
اى تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
الاجتماع فاذا دلت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة فيه غير
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع فيها اختلاف في اخر
المعرب بوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف باختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب صفة يدل على ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب
اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على
ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس
بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الا
الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب

حركة

حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما
ليشمل الملحقات به والجر حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه والمراد
بالاضافة نسبة ما بصدد الاحتياج الى الحاق الباء المقصد اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل الذي به تحصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل الذي به حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل الذي به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون الاعراب بالحركة والاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما الضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا
اى حالة الجر ونصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على
الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم
الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع
للجر احرازا للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا

الفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد
أخوك وأبوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
إلا إليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية وفوك وهو أجوف واوي
والام إذ أصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو إذ أصله ذوو وإنما أضيف
ذو إلى اسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس وإعراب هذه الأسماء
بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ مصغرها
معربة بالحركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك وموحدة إذ المثنى
والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأ
مثلة مضافة إلى ياء المتكلم فهي لها كسائر الأسماء المضافة إليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف وإنما جعل إعراب هذه الأسماء
بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا
إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة
تامة وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا
في مقابلة كل إعراب اسما وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب
سماعا بخلاف سائر الأسماء الجمد وفي الأعجاز كيد ودم فإنه لم يسمع فيهما من العرب
إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم
يذكره لكونه فرع كلا مضافا حال كون كلا وكلتا مضافا إلى مضمر وإنما قيد بذلك
لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي
هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل ولكن

كان آخره ألف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
أعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كونه
إعرابها بالحروف بكونه مضافا إلى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فإن هذه الألفاظ وإن
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها بالألف رفعا
والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وأرضين مما لم يكن واحده مذكرا أو جمع بالواو
والنون وما ألحق به وهو أولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون وأخواتها أي نظائرها السبع وهي
ثلاثون إلى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة وإلا لصح إطلاق عشرين
على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة وإطلاق ثلاثين على التسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة و
على هذا القياس البواقي وأيضا هذه الألفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في المجموع فإعرابها
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لأنهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب أن
يجعل تلك الحروف إعرابهما ليكون إعرابهما فرع الإعراب كما أنهما فرعان له ولأن الإعراب بالحروف
فرع الإعراب بالحركة ولما جعل إعرابهما بالحروف وكان حروف الإعراب ثلاثة وإعرابهما ستة
ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعلوا إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الا
لتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا إعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب
فوزعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا إعرابهما بالياء حالة الجر على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر

لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الا
حوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الا
عراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة دفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فانه اصله مسلموي لسقوط النون

بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو
القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عداه يعني
فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او
علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين
العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل
واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال ذا المبني ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدا بخبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا الوجه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا

اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب و تقدم اجنبه
عليه فى هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قوله
تقريب لا تحقيق اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها اما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم اخذ
فى ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر
للوصف مثال وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعد يكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل و
حكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة
التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع الموصوف و
التانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا للوزن الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى
صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير

المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع
الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج عن الوزن او ازحاف يخرج عن السلاسة
اما الاول فكقوله فاطمة عليها الصلوة والسلام صُبَّتْ عَلَىَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ
عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا واما الثانى فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ
مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضرورى عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله سَلَامٌ
عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِىٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ
رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه بالقافية فان حرف
الروى فى ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف
الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذى صرف و
المنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم
مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين
لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكررت فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو

ايضا التانيث ... صيغتا حبلى وحمراء لانهما الاوضاع
وضعا لا تفارقهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة
منزلة تانيث اخر فصار كتانيث مكرر بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي ...
خروجها اي خروج الاسم ... عن صيغته الاصلية ...
الاصل ... ان يكون ذلك الاسم عليها ...
صيغة المشتقات فادنى ... خرجت المشتقات كانها
الشاذ ومن خروجه عن صيغته ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة
اخرى اي مغايرة للاولى والابعد ان يعتبر مغايرتها ... كونه غير داخل تحت
ليحصل قاعدة كما كانت الاولى ... فخرجت عنه المغيرات القياسية و
اما المغايرة الشاذة فلانها ... عن الصيغ الاصلية ... مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست بخارجة عما هو ... اقواسا وانيابا ...
القوس والناب بناء على قوس وانيب ... قال بعض الشارحين قد خرج بعضهم
تعريف الشيء بما هو اخفى منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان
تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيحصل بتعريفه هذا التمييز
فلا باس بكونه اعم منه فتح الحاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث ومثلث ... وعمر واخر غير منصرف ولم
يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم

للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما علا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق لفرعيته بدون
اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له
اصل ليتحقق الاصل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث فان الدليل
على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى
عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية كائنة في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي من اخر
وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها نحو قبل وبعد يومئذ ... وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء

المال ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعلاء او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى وجمعا واذا غير اخراجهما من واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل المحقق والآخر الصفة الاصلية وان كانت بالغلبة في باب العدد اسما وفي جمع واخر اما احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكره لا يراد الجموع الشاذة كاينب فانوس فانه لم يغير اخراجهما عما هو القياس فيهما والاقراس كالاثياب كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على اثياب واقراس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ وذ من ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا انتين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة وكذا بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية ولبس فيها الاسباب العلمية والتانيث والمشابهة لا يوجب البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيما عداها حملوه معربا غير منصرف فيما حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث باعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنون قطام فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل

فيها لتحصيل سبب البناء وحملها عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل فاتر موضع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل فيه مفهوم الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصل بحسب الوضع فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا ما لا اصل له في الوصفية فلذلك قال شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان سببيته للوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زال عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فانه منصرف من الصرف لعدم اصالة الوصف وامتنع اسود وارقم حيث صارا اسمين الاول للحية السوداء والثاني لحية فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة عن التصرف في هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فلم يخرجها غلبة الاسمية عن الوصفية الاصلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل

واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل
والوصف في الحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من
الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل بمعنى القوة واخيل للطائر ذي خيلان
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
لا في الوصف ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية لها وضع ثان وبكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي
المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير تانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الا
مور الثلثة من الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره
وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب علما للمرأة وسقر علما لطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمان لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع

فللعلمية

فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء
التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان
يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل امتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة فيه بقضية
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير
اظهار التاء لان حرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم
بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء للنسبة وانما جعلت هذه شرطا بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات وهو منع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم
المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية [illegible]
العجمة [illegible] غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف [illegible] ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون [illegible] في ضمن العلم [illegible]
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل

قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن لجودة قراءته فقبل
ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علماً في العجمية وانما جعلت شرطاً لئلا يتصرف
فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية وشرطها الثاني احد
الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة
احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف نوح
انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اظهر المضمر لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكونه او
فيما سبق انما هو لتقويته بسببين اخرين لئلا يقاوم في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لا يعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويته بسببين اخرين
لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقويته بسببين اعتبارها
بسبب واحد بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن ببلد بار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما
لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هوداً كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكرون فكيف يكون عربياً
وهو سبب فانه قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيراً فانتهى تكسيرها الغير للصيغة فانها جمع اشلاء لا يغيرها التصغير نحو
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترط ان لا يكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فهو ان لا يكون بغير هاء
بان لا يكون معها تاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه
حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل الخلل في قوة جمعيته فنوى ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدها
ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة فانها
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا والكثير غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في
الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية

فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان العجمة والتانيث فيه
لان الضبع هي انثى الضباع قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
التانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما الكلام في المضمر في
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة والعبد لا تركن لك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس
بجمع لا في الحال ولا في الاستقبال حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم
من ان يكون حقيقية او حكمية فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي للبس
تحقيقا لانه اسم جنس بدل جمع يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لا يمنع الصرف فلا حفظ لهذه القاعدة لانه جمع سروالة امكانه يسمى كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق
جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالتفصي على قاعدة الجمع

ونحو جوارٍ اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري فانه الذي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاضٍ اي حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف
الياء منه ودخول التنوين عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني
قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم على ان الاعلال
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءني
جوارٍ جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما
هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
وزن كلام وسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الا
علال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض من الياء المحذوفة او من حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر ولا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثباتها في حالة الجر كما في حالة النصب
فيقول مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ وبنا هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما
وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت

التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم
ويصح عليه شرط العلمية تباعد من الزوال فيحصل له قوة في تأثيرها في منع الصرف
ولكن لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر
في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نظر في اثنائها التغيير يمكن ان تفوت
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها ها هنا اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او
اسنادية او غيرهما الالف والنون الزائدتان من اسباب منع الصرف تسميان
لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما المنع الصرف اما كونهما
جزئين بين فرعيتهما للمزيد عليه كما قاما شابهتهما الالفي التانيث ثم انهما ان كانتا في اسم
ما يقابل الصفة فالاسم المقابل الفعل والحرف ما ان لابدل على ذات مالوحظ معها
صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وفارس ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع التاء فتحقق تشبيههما بالفي التانيث لعدم
او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فانتفاء فعلانة
اي ان كان الالف والنون بمعنى امتناع دخول تاء التانيث عليها فلهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فتبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمرة
ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا
على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط الثاني
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين
اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر كالعثر لموضع وحضم لرجل العنبر
نقلت الى الاسمية واما بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية نقلت الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص وكذا مثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص مذكر فانه
ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص لكن يكون في اوله زيادة كزيادته اي وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل

زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيد تلاى مثل زيادة حرف او حرف زايد
في اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بعده التاء لاختصاصهما بالاسم من اوزان الفعل ولو قال غير
قابل للتاء قياسا ولا اعتبار التاء امتنع من الصرف لاحمله لم يرد عليه اربع اذ اسم
به رجل فانه يقول التاء بدلالة كبر فلا يكون قياسا ولا اسود فانه يجى التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبته
الاسمية انهار منتشرة ومن ثم اى من اجل عدم اشتراط قبول التاء امتنع احمر من
الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء
يعمله للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اى كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها السبب الآخر و
اعترض به للتقيد بتجامع الفى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الامة
المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه يراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر هو صاحبه كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف
لما بقى اى غير منصرف بلا سبب من اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اى
العلمية التى تجامع موثرة الا ما اى السبب الذى هو اى العلمية شرط فيه وذلك
في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فاذا نكر واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل و
وزن الفعل استثناه مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع موثرة غير ما هى
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما وكما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان

مخصوصة

مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها
اى لا يوجد شيء من الافراد الذى بين مجموع هذين الشرطين وبين احدهما فقط لا يجتمعان
فاذا نكر الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من
حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر
الميم علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفى في اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه و
اعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في
اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المذكور
هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج منه فعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ولكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد

فيه

فيه نحو صلدا فعل اسما وان كان صعترين فلا ينصرف بالخلاف لنظر وزن معنى لو

فيه لسبب التفصيلية اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير اى مما خالف سيبويه

الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق

مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب

احد وزني الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية

الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل

اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها اشتهار اسود وارقم مع زوال الوصفية

عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية

لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شئ من الوصفية

ولا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه

بالكلية واما الاخفش فهذا ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن

الفعل والالف والنون المزيدتين وهذا القول الظاهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي

بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان لا يعتبره في حال العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من

الصرف للوصف الاصلي والعلمية واجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من

اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الا

صل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع نحو

للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبا

متضادين يعني العلمية والوصفية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فبينهما تضاد

وهو ممتنع ... ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية ...

في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقية والعلمية ...

الاصلية التي الى العلمية ولو اعتبرت الوصفية الاصلية مع العلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نفس اعتبار الضدين ...

في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا

فيه مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا

وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولذا قال ينجر بالكسر لان الكسرة يطلق

على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذه الاسم في هذه الحالة منصرف او غير

منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل

فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة فوجب جعله

الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام

او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة

هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر

في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لا

لمنافاته من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة

فالاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك

ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا

كما في ابرهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر

بقيت العلتان على حالهما وهذا القول مرتضى المصنف غير المنصرف المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل كالصافنات الذي

من الخيل والبغال وجمال سجلات ... وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الذي

عليه المرفوعات انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية

اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان
يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى
لان معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف
يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يجئ مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجئ منه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات الخ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن
الحد توابع الفاعل لكن المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه وما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل
والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى
زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شئ اسند اليه فى الحقيقة
لكنه موضوعه او المراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا ظرفا والخبر نحو فى الدار رجل قلت المراد تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اى اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريقته فيه بان
يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى
هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب

من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد
مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبهه والاصل فيه اى فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه
ان لم يمنع مانع ان يلى فعله المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ
آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان
اللام فى ضربت لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى
مستندهما فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام
وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل
اى جوازيه الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا او فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره
فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان نطلق على ما
وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة
له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان
يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد

الا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان تكون زيد ضاربا لشخص اخر
فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر انما هو فيما
يلي الا فينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه لكن الاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها

لئلا

لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلمنافاة الاتصال توسط الغير الفاعل المنفصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في
مثل قولك زيد اي فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق مثلا لمن قال من
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف احد جزئيها والقليل في الحذف اولى وكذا اي يحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل وعجز
مقاومة الخصم لانه كان ملجأ للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
السائل من غير وسيلة من الاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل الحاجة لانه كان معطي السائلين
وفي هذا المثال الرافع للفاعل قرينة دالة على عدم تعيينه ووجوبا اي حذفا
واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فانه في موضع حذف الفعل
وجوبا لئلا يلزم الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
لابهامه حتى تحتاج الى قرينة قول الشاعر بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه

يجوز فيه الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية فان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني
عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد
له من الفعل وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا
لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف
جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم
في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون
يكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا اذ التنازع نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم و
شريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي
اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنا
زعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو
ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم و
اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لا يمكن اضماره
مع الا لانه حرف فلا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفا

والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يكون تقطيعه لان طريق قطعه
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فا
علية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب
واهلك زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع الاولين وثانيهما ان
يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلا
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية و
المفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من الاول و
فعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت
زيد وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وبني به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفا

بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه فرارا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرم الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال
الفعل الاول فان اقتضى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم [illegible] وقيل
روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب نحو
قول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
عنه وحذفت المفعول احترازا من التكرار لو ذكر ومن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرته اى المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا [illegible]
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا يلزم [illegible]
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويجوز التصريح لاجل اللفظ

ورتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار [illegible]
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لم يبق
الا الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث جعل حسبني
يجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو ضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ثم استدل الكوفيون على اولوية اعمال الاول الفعل بقول امرء القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا لو اقيل تنازع الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب في اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم
يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن
البصريين وقال في قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من الكفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما وذلك لانه لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول ما لم اطلب
محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت الثاني اعني قوله ولكنما اسعى لمجد
[illegible] المعنى [illegible] انا لا اسعى لادنى معيشة

لا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يستهمله اى
مفعول فعل او شبهه فعل لم يسم فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ ولشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به او
هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط ما لم يسم
فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى
فُعِل اى الماضى المجهول ويُفعَل اى للمضارع المجهول مثبتا ولامثل افعل واستفعل ويفعل وينفعل
ونحوها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا
الثانى لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني
ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا
لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا
كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي كانت
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بالضارب كذلك لا يمكن

ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان وقدام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدته وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لان الفعل يدل عليه
في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم
يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى لفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير
الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع وجود اعطى درهم زيدا وذلك عند
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا و

ومنها المبتدأ والخبر

ذكر وفي بعض النسخ ومنه نعني من جملة المرفوعات او من
جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ وهو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان
تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به
عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان فانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون
مؤثرا في المعنى ليخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى
قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة ولا كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفي كما
ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ونص سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا لنحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعا لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله أقائم أراغب أنت عن
آلهتي يا إبراهيم واحترز به عن نحو أقائمان الزيدان لأن أقائمان رافع لضمير عائد إلى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ و
ما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فإن طابقت أي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو
أقائمان الزيدان أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا جاز الأمران
أي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فهاهنا ثلث صور أحدها أقائمان الزيدان ويتعين ح
كون الزيدان مبتدأ وأقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها أقائم الزيدان ويتعين ح
أن يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها أقائم زيد ويجوز فيه الأمران
كما عرفت والخبر هو المجرد أي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لأن الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لأنه ليس باسم المسند به أي ما يوقع به الإسناد واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ
لأنه مسند إليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به
عن القسم الثاني من المبتدأ ولك أن تقول المراد بالمسند به المسند إلى المبتدأ ويجعل الباء في
به بمعنى إلى فالضمير المجرور راجع إلى المبتدأ وعلى هذا التقدير يخرج به القسم الثاني من
المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر
هو الابتداء أعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء أو يسند إليه شيء
فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين وأما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الكوفيون كل واحد من

المبتدأ

المبتدأ والخبر عامل في الآخر فعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وأصل
المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لأن
المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها والذات مقدمة على أحوالها رتبة ثم أي
من أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
إلى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لأصالته التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير
إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة لأن
معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الإطلاق بل إذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فإن العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
مبتدأ وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم
أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي من الأمرين المعلوم كون
أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ
وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير منك فإن النكرة فيه وقعت في حيز النفي
فأفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه لا تعدد في جميع الأفراد
بل هو أمر واحد وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
شر أهر ذا ناب فتخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به إذ يستعمل في موضع ما أهر
ذا ناب إلا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند
إليه فإنك إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا
قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم أن المعرف كاسب

بالنباح المناد فقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمراد بنباح غير معتاد يتشام به يكون شرا الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الحبيب فمعناه الشر لا الخير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار وهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم هذا صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء في نحو قل هو الله احد وقد يحذف

لعائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان الخبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكثرة لما يعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذلك وابوك خبره وجعله من هب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان الخبر مبتدا لكونه معرفة وخبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك يجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخير فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتداء بالفاعل ويلتبس الفاعل

كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون بجعل الالف والواو علامتين ... والزيدون بدلا من الفاعل او مبتدأ ... الفاعل
على هذا انتفى ايضا على قول من يجوّز كون الواو والالف حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالقائلين بلغة اكلوني البراغيث واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل
اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بالخبر صدارة
ما له صدر الكلام لتمهيده في جملته او كان الخبر متعلقه اي متعلق المبتدأ من حيث انه
مبتدأ فقلبه بمصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ
متقدم به كما عرفت فلو لم يقدم بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له ضمير ... على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق فلو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير المتعلق بالخبر
وهو التمرة لان الخبر على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها التاويل بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ او بان التي هي احد حروف ... او
في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا او
ذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا او بحسب ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط

نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد جوّز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بالمتعدد
الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ
ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في مثال الخبر
المتعدد من غير عطف ولو حمل التعدد على الاعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح
... بعدم دخوله فيه نظرا الى تجرده عن معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله بل يجب عدمه و
ذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جعلت صلته فعلا او ظرفا متعلقا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بها اي بالجملة
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا امثال الاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فهو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا امثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال اسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره يمنعان
من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء
ليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لجعلهما الكلام من الخبرية الى الانشائية و
الشرط والجزاء من قبيل الاخبار ودخول المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال

البنية لعل الذي يا بني وفي الدار فلس درهم ثان قبل باب كان وباب علمت ايضا ما تغان
او وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين
الحروف المشبهة بالفعل الاصطلاحي وجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن
دخول الفاء في الخبر والاصح انها اي ان لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم بقبل فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول
من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء لانه دل على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء وعلى عدمه الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول
المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال
والله بقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال

عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة
شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فانه تقديره على
المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب فاذا خرجت السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم وضع
اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ
الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا
يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقوله
لولا خشية الرحمن عندي حكمت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء
لولا هي الرافعة الاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او
مؤولا به منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما عاملا فيهما او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وبعده الحال نحو ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا
به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي
اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة

المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسا قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال وبقي المعمول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدا فيلزمهم حذف الخبر من غير شي يسده وتقييد المبتدا والمقصود عمومه قبل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شي بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر وجوبا لان الواو تدل على الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من حروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء

على الصحيح على حسب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي عملت رفعا ونصبا مثاله هو اي خبران واخواتها المسند اي شي اخر بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف تخرج جميعها والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاثبات اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل قولهم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم فيهما من حيث اسناده الى ابيه ليس بفعل عليه ان بعد المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسناد الدخول بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا ابوه قائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة او نكرة او معرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يخفى ان الوا على والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يكون خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد من ابوه ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد من ابوه لانه لا يجوز ان يقال ان ابن زيد او من اباك الا في تقديمه اي الخبر فان امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما انحطت في العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة

الفصل الا ان يكون الخبر ظرفا اولغيرها كامر خبر المبتداء في تقدمه الا اذا كان ظرفا
فان تقدمه حكمه في جواز التقديم الا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفته اذ لا يحاب ثم مثلا لنفي القيام من الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الى شيء اخوه هذه اشامل الخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد
دخول لا فخرج بسائر الاخبار والمراد بدخولها عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره
غلام رجل ظريف منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر وههنا اي في المثل
خبر بمعنى لا ظرف ظريف والحال لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوها تمامه
بدليل لا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ولكون مثال النفي خبرها الظرف
غير ... خبر لا هذه وحدة فكثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
بل الا انه نفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب ... لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا احتياج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم
داخلا في الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا
والخبر ولهذا ابطلا ان هو المسند اليه ... شامل المبتدا ولكل مسند اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد
ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك ولا اختصاص بالنكرة بعد الا ان لا

٣٩

لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي
عمل ليس في لا دونما شاذ قليل لنقصان مشابهته بليس لان ليس لنفي الحال ولا
ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد
السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز
ان يكون لا لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر و
لا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك و
مسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه تعريف مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وانما ذكر لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه كل المصادر ... صفة للفعل وهو اسم

من ان يكون مذكوراً حقيقة كما اذا كان مذكوراً بعينه نحو ضربت ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو فضرب الرقاب او اسماً فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وتخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها الحقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة بالفعل و

ليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكلي على الجزء فخرج به مثل تاديباً في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان مما فعله فاعل الفعل المذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهة في نحو كرهت كراهة فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قام بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حـ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول به لا مفعول مطلق لان ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به تخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعاً ومانعاً وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوساً للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي الذي هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايراً للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب نحو انبتكم الله نباتاً حسناً وسيبويه يقدر له عاملاً من بابه اي فنبتم نباتاً وجلست جلوساً وانبتكم الله فنبتم نباتاً

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدر بقيد باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان التفضيل الاسمي له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اي حذفاً واجباً سماعاً اي سماعياً موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً اي سقاك الله سقياً ورعياً اي رعاك الله رعياً وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعاً اي جدع جدعاً والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة واليد وحمداً اي حمدت حمداً وشكراً اي شكرت شكراً وعجباً اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً فيل عليه قد قالوا حمدت الله حمداً وشكرت الله شكراً او عجبت عجباً فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما لم يستعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً قياساً اي حذفاً قياسياً يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه مثبتاً اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً وانما سرت سيراً لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيرك الا سير شديد لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً وما انت الا سير البريد

اي يسير سير البريد هذا ان مثال المثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثال البريد تنبيها

على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا و

والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما

وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي

من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع

وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة

مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر

بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله فشدوا

الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق والغرض المطلوب

من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي ومن

تلك المواضع ما وقع اي موضع المفعول المطلق فيه للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر

واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا

على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد

ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة

تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت

بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي

قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت

بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى

صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له

صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب

ذلك

ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي

يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي

موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول

المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون

جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا

النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه

ذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع مضمون

جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا

من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها

محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من جهة

هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل

غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليكون

ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية

بل للتكرير والتكثير ولا بد في تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى

الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا

كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله

الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتابعة

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر

من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان

بمعنى الباء فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس تحقيقا لك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الباء فانه

يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم

يقولون في ضربت زيدا انه الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها انه الفعل

واقع عليه بل فيه اوله او معه او المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل

ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي الضمير اسناده الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما

ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا انه وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل

اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل للعامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد و وجه الحبيب تمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت و من تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن ما تضمن الشرط ... في حيز ان نحو من البراق تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة حالية او مقالية

جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال و نحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع

في المنادى

تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اى الزم اخاك بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك

المواضع الاربعة سماعي اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث

واقصد واخير الكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك

المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و يا ارض و يا جبال

فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل حرف النداء المجرد

التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم

منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل

وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف المختصة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا

تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا الا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب

ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر نحو الا يا اسجدوا واى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب

المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد

ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه فا
فانيته وعند المبرد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول
به بعامل يجب حذفه وعلى المذهب الاول كلاهما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزءي
الجملة فعند سيبويه كلا جزءي الجملة اي الفعل والفاعل مقدّران وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزءي الجملة اي الفعل والفاعل مقدّر وعند ابي علي احد جزءيها
الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح على
لقلّتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما
سواهما على ما يرفع به اي على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور داعي به ولا اضمار فيه وارجاع الضمير
الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة
اسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما معرفة قبل النداء
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويخفض اي يجرّ المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وانما
التخصيص اذا دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذفنا المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه
لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له

ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو
لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير
يا نحو لزيد ولعمرو وكسرت لام المعطوف بان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهدد ايضا فلام التعجب
نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ولم اهمل المصنف ذكرهما كيف
يصدق قوله فيهما بحد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه
ويستريح من علم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه
التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو
ان الماء في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس المنادى ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مناسبة ويفتح
اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها اذ لا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب
بالمفعولية ما سوى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او
تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غيره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان

يكون مضافا او شبه مضاف فاما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة فاما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله و
القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما لا يكون مفردا لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
او رجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه اذا كان منصوبا لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور نفيهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الا
قسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما هو المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما
قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه
لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة اما حقيقة
او حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل الا بدل في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها

وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي التأكيد المعنوي لان التأكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا و
عطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه في المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان
يكون تابعا تابعة للفظ وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله
وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام
بشر في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد هو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها لكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلا
النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع
فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكن منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختياره
الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي
عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف عطف على المفردة اي

وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء وهو موجب البناء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كونه واحد كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخاعمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخاعمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط

اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزم يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما قررنا اى الرجل مثلا لانه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجاز ... فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف ... اللام ... اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما ... لان اصله الاله ... وعوضت اللام عنها ولزمت ... الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع اخر ... الجواز ولهذا قال خاصة تروا مثل النجم والصعق وان كانت اللام فيهما ... لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعتها الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا الانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اى جاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب ... اما الضم فى الاول

فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدى المذكور

ويتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه

او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز

الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم تيم عدى بالضم ففتح اتباعا النصب

الثانى كما فى يا زيد ابن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او مضاف

وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر

التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطبا لبنى تيم لا تتركوا عمرا يهجونى فيلقينكم فى سوءة

اى مكروه من قبلى بعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه

اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا

كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان

الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام

فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة يدل عليه وقلب الياء الفا او الكسرة

فتحة لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان وان كانا واقعين

فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه

الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او

القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء

بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه

الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه

ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا

امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر اشده

عليها الكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا

يا ابت ويا امت بابدال الياء بالتاء فتحا او كسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق

حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالف بعد التاء جمعا بين

العوض دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض

عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن

ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى ويا

يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء

بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه خر شذ فى المضاف الى

ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال

ترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان

دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة

اى لضرورة شعرية دعت اليه لا فى حال سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف

فى اخره اى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف فالحذف

للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى

بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم

المطلق والضمير المجرور فى قوله فى اخره راجع الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى

على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى

امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه

بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا الثانى لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف لان التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرائط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى اخره اى فى اخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا احترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسما اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن

هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الصحيح فيهما فى حكم فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كعمار ومنصور ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يوجد هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو بنون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلانهما فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذفت الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا والجملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت جزء الجزو وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى فى اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وبضمة وفى يا كروان يا

كرة بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل فد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي للجمل
ثمو اسما براسه لمناوبة الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل
في ادلو ويا كرا الا انه لما جعل كروا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي
عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما
يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه و
يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او شبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المنادى لبعد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت
اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس

الحركة اخر المندوب من ضمة او كسرة كما اذا اردت ندبة مخاطبة غلام قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب فاذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من غير
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه انما اشتهر بهذا الاسم مندوب
خاص لتنقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالتفجع عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصال
الصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء
بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا اجاز
مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز فيه
الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مع اسم الجنس وبعبارة ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او
لم يتعرف مثل يا رجلا لانه نداء لنكرة ندا العلم الموحد فيمتنع حذف حرف النداء
لئلا يلبسوا الذي من الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
والحذف ينافيه فبقي ما عدا هذه من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم

قوله كم ... منهم اه قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد
الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي ره في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون اصله اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير
ثم قال كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ فكانه قال امنا بالخير لا تؤمنا بالخير الظاهر انه لا يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه
المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي ره في حواشي الاربعين وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال
هذه العبارات المشتملة على تبعيد المخبر عن التكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا قال لا يعبر منها الا الالفاظ التي يعبر بها عن نفسه نعمه الله

كان فمع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منها الا مع ابدال الميم لئلا

منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي ذا وصف

بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل

اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من جاز ان يوصف هذا ابذي

اللام نحو ايها والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات

نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف

النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة القيس شاد سواحبين كرهته

افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل الى نائم مستلق فخنقه وقال افتد

مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا واطرق كرا اي يا كروا

وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيد

بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد

والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلو ايضا

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا تخفيف الا على انه حرف

تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل الا

قرائة الا يا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع

ادغمت نونها في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من

تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر

اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها

الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل وانما وجب

حذفه بما بعده احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي اضمر عامله

على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو ابوك زيد ابوك ولا بد

بان يلبه الفعل او شبهه متصلا لا بدل ان يلوه الفعل او شبهه من الكلام الذي بعده

نحو زيد اعمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل

في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق

ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه

فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرده فرغ

الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي ابدل الاخر الفعل او شبهه بعينه او بما يناسب

اي ما يناسب بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب ذلك الاسم من الاخرى

الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر ... ويقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه نحو

نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ من العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال نحو زيد ضربته

فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره بل عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضا مانع من ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو كان

نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير

تسلطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسبه

بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسب الفعل باللزوم

والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسلط الفعل المناسب

باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه

الثلثة وواحد بالمشتغل بالمتعلق والاحسن ترتيبها على ما ذكره المص

كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلطه

بعينه وزيدا مررت به مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تسليط تقدير ما يناسبه

بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه

مثال الفعل بمتعلق المشتغل وزيدا حبست عليه مثال لفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس
عليه وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني
ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسرها بمرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسرها بما يستلزمه اعني ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانته سيده ولابست فانه مفسرها بما يستلزمه اعني
ان الفعل الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه
الرفع والنصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله
ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي التصحيح فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما اي كلمة اما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما
قرينة للرفع وهي اقوى منها لانها لا يقع بعدها غالبا الا الاسمية بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها ثابتة بالسلامة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه

فان

فان المختار فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا
على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال وحرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليتناول مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لانفصال هل عن الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا بد فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه
المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
الاسم المذكور لان هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
فلو انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذا يختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكونه لا من حيث
هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر

عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته لمعنى المقصود وصفة له مع مخالفته للمعنى

المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته

لا بينه بوصف المفسر وبين الصفة لان التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء

خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل

خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق

لنا بقدر لا الحكم على شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض اشياء الموجودة

غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في افعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران

اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا

اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك الا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي الامر

بهما انعطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة

اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان سواء

لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية

وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت التناسب

في الرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد

بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المعنى واما باعتبار

فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا

ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط لكنها ما سبق من اختيار الرفع معها فالطلب

اختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما

وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك

٨٣

مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه

اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه

مما اضمر عامله على شريطة والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف

الاستفهام لكن يظهر بعد التدقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده

فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان

ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه نحو اذهب فان قلت لا نسلم المناسب نحو اذهب

فليقدر مناسب اخر يطلبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره

ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد

بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما

ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

مما يختار فيه النصب كذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي

صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار

التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان

صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود

فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ

والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل

شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق

ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا

المختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

ما نحن جملة داخلة تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال

ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي اذا ثبت زناهما فاجلدوا او قيل الابتداء او المفعول ... الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين لئلا يتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصبه المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لتضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تبعيد شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عامل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا ...

في التحذير

٨٥

في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف ... بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب ... نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعّد واتق او نحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعّد على هذا نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ اياك في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير الواو قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير

المفعول فيه

غيرهما او ما حذف العاطف ليتبين الاشارة الى المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا
يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل ذكر الفعل الذي يفعل فيهما الا ان قوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور لكن يرد في مثل شهدت يوم الجمعة بلا خلاف فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما
اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا اخلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
بتقديرها فاما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
المصنف حيث سمى المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او
محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير
في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن

ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام
خلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها مثال امام زيد مثلا بينا وان جميع
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
التي يجاز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدي
شبههما عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا احمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامه وكذا احمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا احمل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره
اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في
الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد ونسبة الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت فلا الدار يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الا
صح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اي المفعول
فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي
سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه لفظا

فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله الآن بان يذكره معه ويراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ويرد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا مدخل له في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها و شرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتسمن والاكرام في قولك جئتك للتسمن وللاكرام لك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه هذه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لا

باب الحال

الغالب في تعليلات الافعال فلا يرد تغيرها من والباء وفي مع انهما من بواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام شايع عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل اليه بتقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عن الاعيان نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحمد فاعله وفاعله [illegible] احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به فاذا انتفى شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبة بان يكون الفاعل او مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه [illegible] ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه ظاهر والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه مما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر و

دهب في قوله فقد تقطع بيكم على قراءة النصب في بعض الحواشي ان هذا الراى
شريف جدا وقيل الوجه انه محمول على تنسل فحصل من العز والتروان
لم ليتم فاعله غير الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحلولة لان من
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل مع مصاحبته على ان يكون معمول
مالم يسم فاعله غير الضمير الراجع الى مصدره او الضمير المجرور للموصول
بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل الا انه متعلق
بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافاد تقريرا ها سواء
كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو
مالك وزيدا اى ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة و
فصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما
وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما دل على الحدث فيه الفعل باسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى صح العطف بان لم
يمتنع ولم يضعف مثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف
والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بان تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة والتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بعده

باب الحال

كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف فان
العطف متعين لانه لا يحمل على غير العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا يجوز
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو **الحال** فرغ من المفاعيل شرع في
الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول
كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا
من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل
ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل والمفعول الذى وقع
الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظا
حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او
المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح

حال مؤكدة	حال منتقلة	حال موطئة	حال مترادفة	حال لازمة	حال متداخلة
نحو زيد ابوك عطوفا	نحو ضربت زيدا قائما	نحو ... انا انزلناه قرانا عربيا	نحو زيد عالما راكبا	نحو ... علما حكيما	نحو ...

حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول لما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم ولو قرئ ما لم ينتبه على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل ويبنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تشبيه الفاعل والمفعول ... وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة ... في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام و منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا اولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يفيد في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا

بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهبا راكبا ... وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير ان يبين نص صريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض فان ... يكون صاحبها معرفة ولانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي الجنس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها الخ اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا ... او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا وبعدا لا نفيا للنهي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدمة ... الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال غير متصف بهذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المستفاد عن ظاهره في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن الورد

ولم يبق اي لم يجف عن نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال

هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب

منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او

المعنى على نغص مثل نغص الدخال او مررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ

الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين

احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعتلك العراك وينفرد وحده اي انفراده و

تجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا او هذه المصادر منصوبة على المصدرية

وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة

وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة

فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى

التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب

تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا

وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في

ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو

قاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل

واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل

فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف

الا في ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لم يجوزه اصلا

نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد

قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما

في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال ان كان متشابها

للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف

والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلناه

داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير و

كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان

مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو

جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف

اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه

واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا

قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه

من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت

راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي رسالة

كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل

على هيئة اي على صفة سواء كان ذلك الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان

[illegible]

رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل
منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان
مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع
زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اى اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه
نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لا لانها على الهيئة كالمفردات
ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا تصلح ان يحكم بها على شيء لما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها و
الحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فا
لاسمية تاتي اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الا
ستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب وبالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول
الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى

الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة
فلا يجوز الواو نقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في اول
بدل فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده الى بدئه فلابد من
الواو على الضمير والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء
زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المنفي
والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الا
كتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد لا
يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد
ما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغير على المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ووقوع عامله
يجوز لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فلابد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يوجبون قد ظاهرة او مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت
صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط

فلك في المنفي لا ستمرار النفي بالقاطع فيشمل تمام الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المتنقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر مشتقة بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى حققته وعرفت منه على يقين او من الامر المحقق بمعنى ثبت اي احقه اي حققت ابوتك وعرفت منه على يقين ابوه كونه عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر ... وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة اسمية فلو كانت مؤكدة لبعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف فيه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد فيها من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلح ان يعمل فيها او لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز

ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر له الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر ان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن

نحو رايت عينا جارية فان قولك جارية يرفع الابهام عن قولك عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له كما لم يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا انما يشار به الى جزئي من جزئيات الرجل او لكل جزئي صفة ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل لا ابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فصفة بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا لا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا من ابي حفص وعمر موضوع لمعين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الذات لا في الوصف وتحقيق ذلك ان الذوات ضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع واما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من جهة انه اي جنس فانه لم يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه يقال رطل ... ملكي ... فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتي بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فوقع بيانا يرفع الابهام عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفر ...

وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
وذلك اي دفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك
لان الابهام فيما اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما
سيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو
قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا فالمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان
سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او التنوين كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا وبهذا المعنى يوصف تمام المقادير ذكر بعضها
معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا واذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل التام بالفاعل وصار به كلاما تاما فينتصب التمييز الذي بعده المفرد
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم او
التام قبله مشابهة بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لدخله
على اول الاسم وان كان تتم بها الاسم فلا تصلح معها لانتصاب التمييز عنه فلا [illegible]
يقال هذا الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
اي التمييز جنسا وهو ما اشتبه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب [illegible]

يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا الا انه لا يبالي لفظ الجنس
مفردا عليها فلا يمكن ان يثنى او يجمع فيقبل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع مخصوص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويحمل نونه التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد او وجد
في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين اثوابا ثم ان كان في المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز مثلبا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية
فانه لما تم الاسم بما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اما
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا لكثرة الحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون
التثنية بان يكون تاما بنون الجمع فالاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى التمييز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان ان المراد عشرون من رمضان او ايام العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على فلم يكن الباب فرعيا في الاطراد وعن غير مقدار
عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض
اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ملحق
بهذه المشابهة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة

عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ما مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لجزء النسبة
تقع في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة و
هو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال
الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا طاب
فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في
الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه و
الدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في
جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا ولم يذكره لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه
وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله
لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة واحتمالا ورد
صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه
رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه واراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معلوما معينا فالابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن ويعبر به كثيرا للعرب في الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل

من الفروسية

من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي النظر
ثم ان كان اي التمييز بعدها لم يكن بصافة المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب
عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه ان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان
يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا
اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه با
عتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعدها لم يكن
بصافة المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد
ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست بصافة المنتصب عنه ولا يصح جعلها
لمرا التعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
المقدرة فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
من كون لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او المعنى في نفسه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز
اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
اطلاقه على الكثير القليل فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا

ان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة الفعل
لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولذ بها نحو
كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى انما انتصب عنه
لا المتعلقه لان الصفة اشد موصوفا والمذكور اولى بموصوفية فاذا قيل طاب زيد
الا اذا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة الواو
بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان
اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيهما نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لا
من نواصب التمييز لا الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ لا
يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما
تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا رطل زيتا لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله و
الاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او الفعل الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او ذاته
جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء اى ملأته الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد

الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاحتمال
بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل طاب زيد تجارة
فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الفعل اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في
هذا المثال لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديمه اى التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل فمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه
اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما
كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث الضمير
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير مقبول في الفصل المستثنى
اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين وان كان معلوميته بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واحترز به مثل اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او

تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جنبات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مط حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفته
وثانيا بما ينفصل له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار ومنصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى لئلا يرد هل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب
على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية الا على الا
ستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مط لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال لا حاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم
كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما او قدحا بعد تمام
الكلام فشابه المفعول له او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في
كلام موجب وغيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل

على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة
وفيه اكثر من اهل النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مط منصوب
عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يقصد بطريق التروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل
ثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز نحو جاءني القوم عدا زيدا
او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز وحذف من و
يوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتوفيق اهل التضمين الا الحذف والايصال في باب
الاستثناء لكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم اي الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من
المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا
ومحلهما النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما استثناء بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما
عرفت وقد يجوز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان
النصب بهما اكثر او بعد ما عدا وما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما
خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا

فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضرب
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب كل احد المتكلم الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة تدل
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي من
القرائة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض
الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا
زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور
بان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض
معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن

... بعد بعض مضافا اي وقت خلوهم او
... على الحال ... الصدد ...
... بعضهم ووجههم ...
... عند المضمر او لم يعتد
... ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد
... لا يكون النصب بعدها واجبا لانها من الافعال
... في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى
... الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهي في التركيب في محل
النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يبعض بينها
لان قائلها قد قام الا وهي لا يتصرف فيها او يجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون هذا من خواص الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا و
خلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب نحو كما
مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد
علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على طريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل ... واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل بما يقتضيه العوامل من
رفع ونصب وجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لان المذكور

الغالب علم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم

اي من اجل ان المفرغ لايكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما

اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات

الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما

يمكن ان يكون زيد عليها الا النقائض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة

في صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم و

على التقدير بن يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل

هذه التاويلات في جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة و

كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على

اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار

على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد

مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على

لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا

منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة

الشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى

منه شيئا التام من المبهم عليه صفة عن الشيء لكان ادق والطف وانما تعذر البدل

على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد

ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي

بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة

جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه

لا يبدل

لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لكان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية

لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يتنبح من تقدير لا حقيقة او حكما

ليعمل في هذا المحل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على المستثنى منه لا يتنبح

من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل

ولا حكما اذا اكتفي بحمله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما

عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات بمعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض

النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فكيف تقدر في هاتين الصورتين

على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء

مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلا

من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله

محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى انتقض بالا بخلاف

محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه

ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر

العامل فيها اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل

ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان

انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو

للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى كسر السين او ضمها مع القصر

وسواء بفتح السين اذكرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر

في اكثر استعمالهم وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها

المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي بعده الله عن ضرب عمرو

واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا

على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر الكلام الى المستثنى بالاضافة انتقل الى غير وغير اى كلمة
غير في الاصل صفة لانها تدل على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها اى الاصل فيها ان
تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثنا على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة
لما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد جمع فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءنى غير زيد بعدما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها اذا كانت صفة حالها اذا كانت اداة الاستثنا اذ لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون فلا يخل نحو جاءنى رجلان الا زيد منكورا اى منكرا لا يعرف باللام
حتى يدخل العهد او الاستغراق فيعلم اندراج ما بعدها قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءنى رجل ورجال واما بعض منه معلوم القدر نحو له على عشرة دراهم او غير
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثنا نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما يجب عند
وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثنا عند وجودها فيضطر الى حملها
على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا وقيدناه بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثنا في المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير
المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا والا رجالا والا احجارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله والا اله
فيهما على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فان الا في الاية صفة

لا انها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثنا لعدم دخول الله في الآلهة
يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثنا وفي الاية مانع آخر من حمل الا على الاستثنا وهو
انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا الاعتبار تثبت الوحدانية لجواز ان يكون ح فيهما آلهة
غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثنا
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثنا فالجواز في قولك ما جاءنى احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان فان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثنا منه والا وجب ان يقال الا
الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وقليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك
قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج
عن الظرفية ايضا نصب استنكارا للرفع فيقولون جاءنى سواءك وفي الدار سواءك
هذا استنكار للرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها

بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر

الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض

التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق

على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان توجه

الاشارة في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها العمل فيما وردت عليه كما سبقت

اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا

في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها

حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا

يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد

كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه

بل لا بد من دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة

هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو

كان لا لخبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا

الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر

في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم ويجوز في هذه الصورة نصب

الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خير

ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي

ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته

ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان

اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا

يقول

واخواته وان لها

كما ذهب اليه ابن مالك تجويز

وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدير لها

قوله متم وان كان يتغير قد منع ابن مالك ذكر

عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا

على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير فتح الهمزة وكسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت

فيعمل ما يعمل في الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه وانما نقص المصنف على الاول لانه

اشهر

اسم ان واخواتها

وشروعه فيها في قسم الحروف ثم قسم هو المسند اليه بعد دخولها

اي دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق

اندفع انتقاض هذا التعريف فههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا

التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله كالنكرة المفردة المنصوبة

فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد

من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن

كله من المنصوبات لكن الاكثر منها فاعطي للاكثر حكم الكل وعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان

يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح

واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج

مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها

بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه

احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او الضمير المجرور في دخولها وما

من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ

لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما

لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المضاف

لا على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير

يقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا

مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله وهو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان
ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في
جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مشابها له
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل
من الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا
بينها اي بين تلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع
على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف
لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا مع اسمها الكون ... اما في المعرفة
فليكون كالعوض عما فاته من التنكير بمعنى من نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو
جواب له من مثل قول القائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا و
نحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر
على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية
علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه مؤول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل مجيء ابي حسن بحذف اللام لان الظاهر

ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
اولها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة
عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتا
كيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة و
الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على
جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا
بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال
ويجوز الالغاء ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف لان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس و
نقد وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة لا
حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة كما لا يخفى واذا دخلت همزة

على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عملها اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لأن العامل

لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي

اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا تنزول عندنا ولم يذكر

سيبويه ان حال الا في العرض كما لم يقبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردّ

ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثلها

ولو وجوب التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء

حيث لا يرجى فاما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها

حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا هلا تروني

رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

فكان القياس لا رجلا ولكنه نون لضرورة الشعر وكنعت اسم لا المبني لا نعت اسمها

المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني

وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم فيها في الدار مفردا حال من ضمير مبني

والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف يليه حال بعد حال و

صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يميز

عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي

اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح ثم

حتى ينعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول

مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا

للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات

في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله

القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا وان لم يكن النعت

كذلك

كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ

او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان

المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فاما اذا كان المعطوف معرفة فالوجه رفعه نحو لا

غلام لك ولا الفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة

فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا

جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل

بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يراد فيه الكثير الغير لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في

قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع المنعوت

عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادي كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلا

له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في نحو اب في حذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل

مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب

والجار مع المجرور خبر الها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل

اب في اسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين

مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجري احكام المضاف فيه باثبات الالف وحذف النون

فيكون معربا وذلك التشبيه لما هو مشاركه اي اشتراكه اي اسم لا حين يضاف باظهار اللام

بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو

مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص اي المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له بما تشبها

اي لمثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته

اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى

ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا لان الاختصا

المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا
فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما
هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته اليها
فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لما كتب في اصل معناه
وليس مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الا
ضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام من مرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى
هذا التركيب على تقدير اضافته لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له
لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا
تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم ا
بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا هذه كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك والخبر
بعد في الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما
جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا
لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد **خبرها**
ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة اهل الحجاز
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر

باعتبار الخبر بجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يرون
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما
هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها الاتزاد
[illegible] زيادة ان عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملها اذا كان
مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف بالشبه بليس
فاذا فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما
انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بما هو يفيد الايجاب بعد النفي وهو
بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد او ما عمرو شيئا لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المجرور** هو ما اشتمل على علم
المجرورية [illegible] من الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات و
المجرورات اصطلاحا الا هذه اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من
حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه
ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف الجر نحو بحسبك درهم وكفى بالله وكل [illegible]
اليه بالاضافة اللفظية ان لم تكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير
هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف جر لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو

غلام زيدا وفعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك

الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حالكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل والمقام

وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب

اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذلو اريد لانجر فالنقل جرا اي تقدير حروف الجر

شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالجر في نحو مررت بزيد

مجردا اي منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل

الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اراد وا ان يمزجوا الكلمتين مزجا

يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة

تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليس

قائلين بتقدير حرف الجر في اللفظية انه غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن

الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية

واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنهم يبين تقدير حرف الجر فيها الا انه

ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة

الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل لضعف ضارب في زيد وفي اضافتها الى

فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه

بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر

الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذه في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال

الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة

فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي

اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا

او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها

ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى

معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة

لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد احترز به عن نحو

زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف

الذي جنس المضاف نظرا اي لا يكون صادقا على المضاف اليه غيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان

زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد

واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف

ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي

المضاف الحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في والا

فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد واعم مط كاحد اليوم فالاضافة على التقدير بن ممتنعة

واما اخص مط كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما

اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا

بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك

خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الا

ختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا

يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا

يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل احد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل

في استعمالهم ورد ها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص

باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة

بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها

الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فافردوها

ن يجعل فيما علية نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال

للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في

اليوم وتعريفا اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لا انه

التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى

معين تستلزم معلومية المنسوب معهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت

نيفا الجانى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة للمعلو

المضاف قلنا لا ينفى ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا

اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا

الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه معرفة لتوغلها

في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون

وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة

فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة

المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل وفي التحقيق تقليل

الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام

امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فهو بشرطها اى شرط ا

ضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان لاما حذف لاما وان

كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة

الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء نكرة

في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التعريف لان المعرفة

لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن

عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه

الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة

وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الا ثر

الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف

اجازة الكوفيين من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى

المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من

تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من افصحهم من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع

التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله

بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف

صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة

الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الا تخفيفا

فائدة التخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى

يسقط بعض لفظها في ملاحظة العقل اذ اما يسقط من ... ما كان عليه قبل

الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط ... حقيقة مثل ضارب زيد

او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد

اما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله

القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف

اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف

في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اى و

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب
مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة
انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بهذه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا
دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
زيد الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدمه
لان تنوين الضارب مما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا يشك انه لا دخل في هذا
التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا
كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ابحاثه خلافا للفراء فانه يجوز
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير
مستقيم لان القول بتاخر اللام المفتقر جيئها على الاضافة يخرج اللام عن افادة التعريف
واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها بالجر معطوفا على
المائة نظرا الى انه في قوة الواهب عبدها فيتوهم منه جواز الضارب زيد فكما
يمتنع ذلك حسنا في بعض البلغاء لا يمتنع هذا واجاب المصنف عنه بقوله …
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل بها
عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نوع
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل … على انه مفعول معه ولانه قد يجئ

في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي هو واهب المائة الهجان التي ليس من النوق ويستوي فيه الجمع و
الواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اي راعيها نسبها اليه بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته الى
… عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوقه وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل
فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه فهو من
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما
… الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما
فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل لانه محمول على ضاربك فالحمل على
المضمر له والضمير المتصل به … انهم لم يفصلوا اسمي الفاعلين والمفعولين …
عن اللام … لانها كانت مضمرات متصلات اعربوا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف
فما لو … لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم …

التخفيف في ضاربك محذوف به ومن حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
وكان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان
سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو اسقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
يقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف للاضافة ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم اذا اضيف حذف التنوين
فصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
وقوله فالضارب الرجل والضارب حملا على نظيرهما على الاجوبة حين اسند الاول
الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المصنف على ما وافقه بعض الشارحين ولك ان
تجعل كل واحد منهما الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطفا المجرد عن اللام
على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط العطف ويصح مثل
الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحمله يرد فيه ما يتوهم من شائبة المصادرة
على المطلوب على التقرير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقع

بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من عمرو يرد على القاعدة الاولى وهو
لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع
ذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه الاصفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا اصلا والجامع قائم مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف فعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن
هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل
فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا
صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم جردوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس هذا اضافة اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب

يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء
كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
المضاف اليه فلو قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
الليث اليه فلغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
فانه اي المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على
سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص وعمية العبرة على ان اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع
انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز
سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره
واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها
بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت بعد
في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح و
ظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل في
الصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبت اي الالف على

اللغة

اللغة الفصيحة لعدم الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ
ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لئلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب ان كان اخره
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة ادغم الياء فصار
مسلميّ وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها
لما انقلبت ياء ساكنة وجب بقاء الضمة قبلها لتغيرها فحركت بالحركة التي تناسبها فقيل
مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك في مسلمين مسلميّ
وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك ولاختيار الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما
اخيّ وابيّ برد لام الفعل منهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في
ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
اجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي الجمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جمع هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي المرأة فانه لا
هناء اضافة الحم الى المتكلم حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما
وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم

ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافتها الى ياء المتكلم في بالواو

طالاقوى غالبا في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالها وحكي في بعضها انها للمبهم المعوض عن الواو

عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ

واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر

نحو جاءني حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم

وحمك ومثل خب بالهمزة فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت

بحم وحمك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك

ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ومررت بحما و

حماك مطلقا اي جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد و

الاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل

يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا

هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى المضمر لانه وضع وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد ضعف البيت على سبيل

الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل الا يضاف

الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء

حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه

بحكم بالمخالفة واضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف

باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والمراد بها توابع

المنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان

وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر لوحظ في الرتبة الثانية

فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب

سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة

الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع ناش من جهة واحدة شخصية هي

فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اليه

مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظننت

واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت

واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر

وان كان هو الابتداء والخبر اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى

من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا

صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه

يقتضي ماخوذا او ماخوذا منه عمل في معموليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب

المعتبر في هذا التعبير التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا

او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل

ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس

وبالجنس لا الافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل

هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد

على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون

جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع

جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه

اي لا له مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن ساير التوابع فلا يرد عليه
على البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم كلهم لان كلهم
في القوم فان دلالة التابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه وجائني زيد الاجود لما دلت على الدلالة
على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او
توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان
غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
فاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير
المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع استعمالاته
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذاته ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا في بعضها الا يدل على ذلك
ح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل ا يدل
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية فيصح ان يقع نعتا وفي مثل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة

في التوابع

فلا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا او في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ثم مثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فان هذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط لكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
نحو مررت برجل حسن اي الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي
متعلق الموصوف يعني بصفة عارضة تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان باعتبار فالاول اي النعت بحال
الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كرجل علامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب و
الجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور
العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يعني
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان

مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
فان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يونث جوازا تقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجل قاعد غلمانه
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم
ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل
يعمر او تعمر داره وقائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاقل وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث وتونث في
الواحد المونث وكذلك تقول مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الصفة الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما
كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما لم
يتبعه في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية [illegible]
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر [illegible] حاله عند عدم التبعية و
من ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
على لغة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر وهي ضعيفة يجوز من غير ضعف

تقعد غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشبه
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن كيقعدون غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي لجمع فيه فاعلان في الظاهر الان يخرج الواو من الشبه
الضمير الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل خبر الفعل مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام و
غيرها طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على
قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير
لانه بين [illegible] والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعين
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون انقص
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا
مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص بعد الغير اخص
فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف هذا باب

في باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل بهذان الفبار يقتضى جواز

وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب

اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فانا نراه لا يرفعه لا يتصور مثله لابهامه ولا يليق

لمضاف المكتسب للتعريف من المضاف اليه لا تركالاستعارة من المستعير والسؤال مع

اجتماع الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته ذو اللام

اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم وصف تمام من اجلاء الكرام وصف نعل ابن

اللام لرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لان المقتضى يبين ذى

جنس وحسن مررت بهذا العالم التفتيش ببيان المشار اليه انسان بل يحمل العطف يعنى المعطوف

بالحروف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام

فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصود

بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع الى معطوف

على زيد قصد نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجىء اليه

مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود

بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها

وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله

مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين

من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة

ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع

ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان يكون كالفرع على المتبوع من غير امتياز بينهما لا

ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا

المعنى ولما تم اتحاد باذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى

بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله

مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة

التى دخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد

تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها

ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط

بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم

ان يكون المعطوف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل

هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهذه من الجهة معطوفا فلم يبق

مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في

مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء

في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون دون صفة

لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في

امالى الكافية ان العاقل في مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه

من الوصفية [illegible] العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لا بينهما من

التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على

ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك نفى جعلها غير عاطفة

في غيرها ارتكاب [illegible] ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير

المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل

عطف عليه وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد الا ان مرتبتهما تساويا هنا او ما او انه مذهب بعض ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى والكوفيون يجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والبصريون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المتصل وفي استعارة المرفوع له

مده له ولا يكتفي بالفصل لان الفصل الا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد الاختصار لا يمكن التوكيد بالمنفصل لما مر لا يتصور له اثر وكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بزيد بك والمال بيني وبينه زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوزه بالاول والثالث كالعلم مستغنى بدليل قولهم بيني وبينك انه يجب الاضافة الا الى التعدد وقيل جوزه بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا ما عني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال عنه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى المتبوع الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور فالمتصل يخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان يكون ما يقتضيها متحققا في المعطوف وانما قلنا العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه انما قلنا بشرط

١٤٢

~~وانما يجب ان يكون المعطوف بها في حكم المعطوف عليه لان ذلك يشترط ان لا يكون ما~~
يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا الرجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فيفتقر الى التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرب رجل وعلى
الشذوذ وذلك رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء اولا وكونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل
زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في
ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائما او قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع
منه ولذا كان ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي
الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا طار فيغضب
زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب

١٤٣

زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر ضميرا اي الذي يطير فيغضب زيد به
عطفت اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطفت شيئان على معمولي عاملين
واحدي قال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف فيهما يجوز على معمولي عاملين
[illegible]
[illegible]
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا [illegible]
[illegible]
[illegible]
والثاني تاكيده وذلك العطف كما في [illegible]
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا [illegible]
[illegible] بحسب الحقيقة [illegible]
[illegible] العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة [illegible]
عليهما او تقتصر على صورة السماع بل [illegible] جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عندنا الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان في الدار زيدا
والحجرة عمرو يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب [illegible]
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
[illegible] ولا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
[illegible] المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه [illegible]
[illegible] التاكيد تابع يقرر امر المتبوع [illegible]
[illegible] عند السامع [illegible]
[illegible] او منسوبا اليه فثبت عنده [illegible] المنسوب اي المنسوب اليه [illegible]

المتبوع لاغير وذلك اما الدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط

وذلك لا يكون الدفع بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد لدفع ظن

السامع به تجوزا المنسوب مثلا نحو قولك نبه فتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد

بالقتل الضرب الشديد فيحتج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي

او المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع

الامير اللص اي قطع غلامه فيحتج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي

ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي

التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده

لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى

جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع و

اخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا

عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر

المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى

في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان

فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل

ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير

اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ

الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جائني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت

وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا الاول لفظا لانا الضرورة

داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا اي التكرير الذي

هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حروفا او جملا او مركبات

تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص

الالفاظ بالمقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي

والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه

وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة

قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق

من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي

روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات

حقيقة بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي

النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف

صيغتهما افرادا او تثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه

في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر

والمؤنث ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن

في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني فيما سمي النفس والعين او من تغليبهما

لتقدمهما سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكور

لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات

الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو

طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع

بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل

الجماعة اجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع و

ابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء

[illegible]

ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ في افرادها مجتمعة لم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل
واجمع فيجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس او العين اي اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فقصدك تاكيد الضمير
بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه ثم نؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقولك هو ويقال
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع ابتاع بفتح
الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة
لكونها دالة صريحا على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته بدونه اي بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها
على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود

بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بعينه ما نسب الى المتبوع دونه اي بدون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بعينه ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
توطئة للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا
يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه و
قصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا ينطبق على البدل
الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام وانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الملحوظة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا النسبة الى شيء
اخر اثباتا ويسمى الاول موطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل
هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو مسبب عن اشتمال المبدل منه عليه
على ان الاشتمال للبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط والاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لانه ملابس الاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو

زيدا اخوك فرنهما واخوك وان اختلفا مفهوما انهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي واناالان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل
لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط
ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا اصلا بل الاول بالنسبة ما انهم انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل
قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول
توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل
البعض جزئه اي جزء البدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا لكن في سلب
زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى
زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط وتفسيرهما اي
يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل فيكون امثال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى
القمر فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت
... الاسد ... فان البرج عبارة من مجموع الكواكب ... المناقشة فيه ...

وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يتم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل
الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتباره الا انه
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون اي البدل والمبدل
منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة في النعت ...
نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه ...
فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا
من الغايب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل منهما الظاهر بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ
ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي و
اعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف

البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا اتى
الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله ...

كاذبا فلم يجبه فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف

بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان

فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم ان

كان صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي

نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر في قوله بشر ان جعل

عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا امتنع لجره لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد

واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان

مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل

ترقبه اي فاعل حوله مترقبة لان ذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فانه

الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن

التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه

الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول هود

النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا اي المعنى الاول اظهر والثاني

انسب المبني اي الاسم المبني وهذا البحث لا يتضح الا لمن يعرف ما هو المبني على الاطلاق

ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفها للمبني بالمبني لا نذكره في حد المبني

لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر

بغير اللام والمراد بالمناسبة المعتبرة في تعريف المعرب بلا هذه المناسبة فقد فصل

صاحب المفصل ... مناسبته بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه

يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة

او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه

كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف

في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب

مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدّة

كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب

واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين

اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف

ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تفننا واختيارا لتقديم ما هو

مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند

البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب

المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبرون عنها البصريون

الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات

الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى

غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني وانه المرتب

على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني اكثر لا لفظا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا

لاختلاف العوامل نحو من الرجل فانه ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات

واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع

عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتنفك عنه بحيث الاصوات فيما بعد بالاصوات

لا باسماء الاصوات وبعض الظروف فانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك على تعيين احد علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقية المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد المتكلم يتكلم بها او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانه جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بان يذكرها مبهمة ليعلم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عندي او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه

لها او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان لقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لما تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في تضربان لا يتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حروف التثنية والجمع بمنزلتهما ولا يسوغ لك اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا بالاختيار الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فلا يعدل عنه الى المنفصل الا عند تعذره وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل لغرض لانه لا يحصل الابتداء الفصل بناء على الاتصال او تركه بفوت الغرض وبالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعرب له مرفوع لان الضماير المرفوعة لا تتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك وانه او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة له لانه لولم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل الظاهر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير عن الاتصال خالف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه وانما وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليها الا التباس فيه

انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثال الباب
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو ا
هيهنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل
معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي صفة لهند بحسب قيام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا و
الا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بل الباحث الزيدي
ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال ولهذا
بالتمثيل صورة اللبس فيها اثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك لان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا
تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال الخطاب والمتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول
الوهلة بايراد على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه با
عتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية و
تقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل

الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
الاتصال الذي هو الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله فذلك اي المضمر خمسة
انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة الماضي المجهول
وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل نا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انتا
انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع المنصوب المنفصل اياي ايانا
اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والحق
ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع

فالتذكير والتأنيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن فلنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل
من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطى
الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة عبارتها هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى وبينوا الثلث الاخر علاوة ومناسبة لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتاره واكتفوا بالفعل
كما يجئ في اخر الكلمة المشهورة بشي يكون فيما يقع دليلا على ما الفي ما مضى في التوضيح
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم تكن مسندة نحو
هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا وفوق
الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المذكر المخاطب نحو تضرب
اضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل سواء

وذلك الفصل نحو ضربي اياك لا اعتبار بالفصل لا اي وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين
واعطيتك اياه مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته الغايب
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد اياه
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا
عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه شبيه
ضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول لانه لم يكن واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من
رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون
ما بعد لولا الابتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا
انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على
انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك
الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا

الاقسام لجمع انه ضمير مرفوع حرف جرّ والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه والاخفش تصرف فيها
بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في
الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك
لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون
الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو تضربني كتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان
ولكن وليت ولعل مخيّر بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير
لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولوجهها كما في لعل لقرب اللام
من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من
بين اخواتها لعدم مانع فيها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و في من وعن و
قد وقط وهي بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة
الحروف وعكسها اى عكس ليت لعلّ في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها
اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف
في كونه ضميرا مرفوعا لكان الاختلاف في ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتداء افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا و
ذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فانما
اصطلح لها اسم النعت فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند خلاف الاعراب وكون المبتداء

ضميرا وغير ذلك بالجمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بخلاف المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لمضارعته بالمعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل
فيه امتناع المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى
للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
ملغى لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب
لا يعرفون المبتداء والخبر وما بعده خبره وقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطف ثان مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده
في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده
خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة والمراد لفظه قبل التاكيد
بالنظر الى التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى
ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة يفسر ذلك
المضمر الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقعة ليس داخلا
في بيان الفائدة لانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الوهم يحمل التقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا

الا الشان وزيد قائم خبراً عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا لا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل وان كان عامله معنويا بان كان مبتدا وان كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستناد الضمير فيه كان مستترا او البارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف لكنه جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد وان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ قد ردوا اعمالها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احدهما ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة

اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع لكل واحد لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما التبس الاشارة الى حسية

محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب للثلثة الباقية فهو هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقبلا كل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال للرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمنا على سايرها لفرعيتهما وذي وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء وتهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثناة اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على المشار اليه وقبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة

الاسنادية كقولك هل زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الا
شارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على احوال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمنع ذلك مثل ضربك وبك وهى اى حروف الخطاب
خمسة فالقياس يقتضى الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة معتبرة
فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
فهى ستة لرجعت الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون من ذلك الى ذالكن يعنى ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت الى مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تالك الى تالكن وتيك الى تيكن وتانك و
تينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك
فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين
منها ما لا يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك و
ذانك حالكون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تالك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط و

ماهو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب عنه للقريب وهو ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان
الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من
اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود
من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا بمجرد ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا او لما يتحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما لا كونه جزءا مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكونه
جزءا تاما اولها الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان
الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوى لا الاصطلاحى عبارة لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج
مثل اذ وحيث وليس لهما اصطلاحية وليس لهما اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه
ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان

يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته

اي صلة ما الاسم جزء لا بصلة بجملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول و

العائد ضميرها اي ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل

او مفعول لان اللام الموصولة لشبه اللام الحرفية جعلت صلتها ما كان جملة معنى

مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر

والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكون بالالف في حال

الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا

انه في الجمع المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة

المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الو

لجمع المؤنث المذكر الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء

في اللاتي واللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللو بحذف التاء والياء

معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما

بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو

اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لا يعنى

بها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت

اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما

الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد

المفعول اي العائد الذي ليتم جزئية الموصول الا اذا كان مفعولا يجوز حذفه

اللام يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق

لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار

عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن

يشائه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه و

مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما يعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم

اذا قالوا اجعل خبرا عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار

به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان تلك الاخبار في اي

اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت

اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام

فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي وضعت

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في

موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى

ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال من ضمير

اخرته او صفة اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا مثاله فاذا اخبرت مثلا عن زيد من

جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او قدمتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو

مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا

عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة

الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا

الاسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول

من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير

المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا

يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف

لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرفي النفي
فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
هي تصدير الفصل الموصول ووضع عائد الى الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الشيء الاسم وتاخير ذلك الاسم خبر تعذر الاخبار ومن ثمة اي من اجل
انه تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
لانه يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن
زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان
يكون الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي
عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة
فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصديرها بالذي لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
لغيرها نحو زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما
الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما

زيد فانما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما
هي اي نعم شيئا ونعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو
قوله تعالى وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي صفة اتفاقا فلم
يجعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل
استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد
فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق
وحدها لانها شاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان
واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي
من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة وحذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فهي مبنية على الضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت هي موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهها بالحرف
من جهة الاحتياج الى امر في الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها

منها ببعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يليها وهو المضاف اليه ولم يستثنى

اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه

في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا

فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما

على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شيئ الذى صنعته اى صنعته فما مبتدأ

وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على خبر مبتدأ محذوف كما

اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون

كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شيئ وههنا عبارتان احديهما ان

ماذا بكمالها بمعنى اى شيئ والثانية ان ما معناه اى شيئ وذا زائدة والظاهر ان

مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالها بمعنى اى شيئ انه ليس لكل منهما معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اى شيئ وح جوابه نصب اى

منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا

للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور

وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين

السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى

اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فانظر

ان اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به نضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع

لان النفى على الانشاء وهو انسب بما يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله

مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بنى تميم وبالضم

في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى

الامر على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها

معنى الافعال لعدم لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ولا

موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضى

ليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم لفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم

اللفظ الفعل لا لمعناه بشيئ لان العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما

لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر

او الماضى والمتبادر ان يكون هذا الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على

التعريف وفعال اى ما يوازن فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس له

قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقعاد في قم واقعد فلهذا اناول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قيل

لكثرته واما في الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار وفعال حال كونه مصدرا معرفة

كفجار بمعنى الفجرة اى الفجور قال الشارح الرضى هو علم قبيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم

الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى

فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته اى لفعال بمعنى الامر

عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدله فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر عدل

عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعيل للمبالغة

فاعل قال الشيخ الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل

شيئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيئ ان لا يخرج عن النوع الذى

ذلك الشيئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى

ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه

فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج

باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

لا للاغيان وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمرئتين
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز تشبيها له بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب
في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء فان فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وحيار الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل هه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ما دخيرة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي
على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي
وح لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا اصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به وفيما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجره او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قال قلت زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند
صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها

في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او
زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان
ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت تشبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول
وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين باسماء الاشارة المبنية كان يكون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات**
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او
حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا
علما لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين اللفظ على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين

مع الأخرى وذلك لانه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف نحو خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة كذلك ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذف الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر اي اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اتى بمثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي دونه على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فتعسر واعلى اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله

حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا الواو وهذا بخلاف اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف وهذا في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرفه

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء بلفظ معين غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية منها متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عن احدهما رجح البناء

الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه
دخلت على اي وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزءين معناهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اذ آخره نون
ساكنة كما في لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط فهي بنية في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرها المصنف معها فكم
الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول له منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو
جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة و
مجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان
العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا اللبس مثله في التصريح
بالكثرة وليس فيه ما ينبئ عنه جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقته حق المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم
اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن ولكن
جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت وخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه
عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان وفق لتانيث الاستفهامية والخبرية

في المبنيات

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلاهما اي فكل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه في الفظ او التقدير غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهي من حيث هو كذلك كان معمولا منصوبا على حسب اي على
حسب مقتضاه الفعل بمعناه يكون الى الحسب المبين وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول فيه المفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات وتنسبه الاحوال المنصوبات اما بحسب المبين فلا
سيقتصها مبينة نحو كم نعجة ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه واعتبر مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم
سوقت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون مقدما او مقدرا ليدخل فيه
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان
بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر
فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا اشتريت
بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تاخير الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك

وهل امبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام

واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اذ لا داخل تحت قاعدة

النصب باعتبار اعمال لكاين فيه وداخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين

فيه وداخل قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك

اى مثل كم في تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من

وما واى وانى واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط

وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما

الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من رجل وهل

ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا

شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع

اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا

لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما اى في جميع اسماء الشرط الرفع على

الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية

من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها

منصوبة على الظرفية ومن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو

اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء

وقال الشارح الرضي ره وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم

الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا

الاربعة

الاربعة كلها فانها قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو

اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية

مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم و

في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه

ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اى ما هو تميز باعتبار

بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها وفعرنا لا

والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا

معمولا على حسبه الى كثرة وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلثة

اوجه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب

على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير

كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو

مذكور فيما سبق وكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مال

واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا و

تمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل

فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها الكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا

خلقة لها انسبها الى سوء الخلقة وتماعذي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت

كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها

الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من الايناس والعشار جمع عشراء و

هي الناقة التي حملها على عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

لانطبع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى زناه

ابيه طرفي وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن

كمية عدد عماتك وخالاتك فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء و
مصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقدعاء واذا نصبت
نصبتها وان خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة
على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرة فظاهر الحال
قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانيره واخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر بها فظاهر السؤال او الاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او فعرة ضربت او الى ضربانك اى كم ضربة ضربت
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
المعنيين انه ان كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا
الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند بعضهم بعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض هنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه لعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات

لان غاية الكلام ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما
بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير
الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من ظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه
الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لى
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراها اى مجرى
الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا
يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير
لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك انما اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل في الزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى ما ترى مكان سهيل طالعا
نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذى
تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضمة مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على

بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت
او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اى اذا اذا كانت زمانية للمستقبل اى
للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وكان الاصل فى استعمالها ان تكون
لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى
اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا اكثر استعماله فى الكتاب العزيز لقطع
علام الغيوب بالامور الواقعة وقد استعمل كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين و هذا
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتيب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذا اى لكون
معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن
معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته و
انت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف او
حاضر على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجات لا المفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل

المفعول به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع قد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة و منها اى
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع
الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى للمكان
استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء
انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل ولا يقال ايان يوم
قيام زيد وايان قدوم الحاج ... والمشهور فتح الهمزة
... استفهاما اى حال شيء
صفته ... الحال ... الفصل
وكيف جاء ... الظروف ... السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى
اى حال هو ويستعمل فى الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما
نحو كيف تجلس اجلس

من ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى تليهما المدة والفعل المتقدم عليهما

نحو مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع

بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال

المذكور المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صحبتنا فيهما اى اول مدة عدم

رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما

باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى

والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم

او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة

وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت الاول المجهول اول مدة

فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم الضرورة وتارة يكونان بمعنى

جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان

الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد مستغرق جميع اجزائه

بحيث لا يبقى منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم

رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك

او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة

كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت

او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما

زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير

في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى

وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل

الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد

منهما

منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما

يرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة و

ذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان

فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الآن بل يراد بنظمهما فيها كونهما من اسماء الزمان

لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة

ولدن بفتح اللام وسكون الدال وضم النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال

وكسر النون ولدن بفتح اللام وضم الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال

وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام

والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال

ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها الوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه و

كلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته ان

كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها

ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن

خاصة غدوة خاصة بما علة تشبيها نونها بنون التنوين في مثل رطل ولذلك يحذف

عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحر وغيرها ومنها قط مفتوح القاف

ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم

القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى

هو اسم فعل فيه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى والزمان

الماضى المنفى وقوع شئ فيه لا يستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء

المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا على

عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل

ای لاجل الفعل المستقبل المنفی او الزمان المستقبل المنفی فیه وقوع شیء لیستغرق النفی جمیع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه على الضم لکونه مقطوعا عن الاضافة کقبل وبعد بدلیل اعرابه مع المضاف الیه نحو عوض العائضین ای دهر الداهرین و معنی الداهر والعائض الذی یبقی علی وجه الدهر والظروف المضافة الی الجملة والی کلمة اذ المضافة الی الجملة یجوز بناؤها لاکتسابها البناء من المضاف الیه ولو بواسطة علی الفتح للخفة نحو قوله تعالی یوم ینفع الصادقین صدقهم وقوله تعالی من خزی یومئذ فیمن قرء بالفتح ویجوز اعرابها ایضا لکونها اسماء مستحقة للاعراب والاکتساب للبناء من المضاف الی المبنی ابناء منه وکذلک ای کالمذکور من الظروف فی جواز البناء علی الفتح والاعراب مثل وغیر مذکورین مع ما وان مخففة او مشددة مثل قیامی مثل ما قام زید وقیامی مثل ان یقوم زید ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الی الجملة نحو اذ وحیث وبهذه المشابهة ذکرها فی بحث الظروف ویجوز اعرابها لکونهما اسمین مستحقین للاعراب

المعرفة والنکرة

ای هذا باب بیان المعرفة والنکرة من اقسام الاسم المعرفة ما ای اسم وضع بوضع جزئی او کلی لشیء متلبس بعینه ای بذاته المعینة المعلومة للمتکلم والمخاطب المعهودة بینهما فالشیء بهذه المعلومیة والمعهودیة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحیثیة فهو النکرة فقوله ما وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وقوله بعینه یخرج به النکرة وهی ای المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتیبها فی الذکر الی ترتیبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معینة مشخصة باعتبار امر کلی فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتکلم الواحد من حیث انه یحکی عن نفسه مثلا وجعله الة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء کل واحد من تلک الافراد بخصوصه بحیث لا یفاد ولا یفهم الا واحد بخصوصه دون القدر

المشترك

کلی والموضوع له جزئی مشخص والثانی الاعلام الشخصیة کما اذا تصورت ذات زید ووضع لفظ زید بازائه من حیث معلومیته ومعهودیته او الجنسیة کما اذا تصورت مفهوم الاسد وهو الحیوان المفترس ووضع بازائه من حیث معلومیته ومعهودیته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس المعنی ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسی مع قطع النظر عن معلومیته ومعهودیته فانه بهذا الاعتبار نکرة والثالث المبهمات یعنی اسماء الاشارة من غیر اشارة مبهمة وکذلک الموصول من غیر صلة وهذا القسم من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعینة معلومة معهودة من حیث معلومیتها ومعهودیتها وضعا عاما کلیا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنی المشار الیه المفرد المذکر وعین لفظ هذا بازاء کل واحد من افراد هذا المفهوم کان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فیه عام وهو المشترك بین تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصیة کل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بینها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدیة او الجنسیة او الاستغراقیة وانما لم یقل ما دخله اللام لئلا یدخل فیه ما دخله اللام الزائدة لتحسین اللفظ والمیم فی لغة من امبر امصیام فی امسفر بدل من اللام ولا یعلم ما دخله قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو یا رجل اذا قصد به معین فانه نکرة ولم یذکره المتقدمون لرجوعه الی ذی اللام اذ اصل یا رجل یا ایها الرجل والسادس المضاف الی احدها ای احد الامور الخمسة المذکورة ولا ینکر صحة الاضافة الی احدها صحتها بالنسبة الی کل واحد فلا یرد انها لا تصح الا بالنسبة الی الاربع الاول فان المنادی لا یضاف الیه قیل کان علیه ان یقول المضاف الی المعرفة لیدخل فیه المضاف الی المضاف الی المعرفة ایضا مثل غلام زید ابیك والجواب ان المراد بالمضاف الی احدها اعم من ان یکون بالذات او با

لواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
عن مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى
ظاهر وما المعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم
اسما كان او لقبا او كنية وهي ان صدرت بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية و
الا وان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة
الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى
متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا التر
تيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث
ضابطها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه
ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان

سائر المعارف المعلومة لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد
بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار انه
المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن المعدود واحدا ومن اكثر من
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود واحد منها بكم هو يجاب بالواحد و
الاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والا
ثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي
الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر او ينتقض التعريف بمثل رجلين وزوج
وزوجين ومثنى من حيث لا يفهم منها الواحد بشرط الاثنينية فقط
اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كالعشرة
والوف وعشرين او بالتركيب اضافة كان كثلاثمائة او مزجا كخمسة

عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف تقول في
الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر
ومثنيه وواحدة واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث ومثنيها على ما هو القياس وتقول
ثلثة الى عشرة بالتاء للجمع المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث وعشر نسوة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشرة احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد
عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل في تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر واثنا عشر
فان التانيث فيهما من جنسين وأما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا احكما عليه بانه
جنس آخر من التانيث وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء
الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة
بجزائها من ثلث الى اربع فتحا مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك

العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد
الواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن شيئا
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كاثنان
الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في
المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي يعطف الزائد عليهما
او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا
واحدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلان واثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسعين
امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركب
على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب في التركيب كما في
معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالاولى ابقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي
زيادة استثقال المحل موضع الكسرة فخفف قال الشارح الرضي ويجوز كسرها البدل على
الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر حركته مع العشرة ولم

من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لان المميز
للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعمالها اثروا فيها التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع
لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات والاجود لا اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع
كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما
نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون
الجمع والاضافة فيها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يجعلوا الثلثة اسماء كالاسم الواحد والا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما
كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ولطرده بما بعده واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم
يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان اسما الجمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال
الفا رجل مخفوض مفرد لانهما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكن لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد

والمائة والالف في جانب الكثرة منها الحق في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها
المفرد الكثير الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر
به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبر به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبر به عن المذكر ففيه وجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وان شئت [illegible]
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يجمع الواحد مع مميزه كما
يقال احد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون [illegible]
تمييزا لهما على تقدير ذكر القرينة معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي المصلح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الواحدية والاثنينية عنهما اي عن الواحد والاثنين اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا
كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرها استغناء عن المميز فان قلت
هب ان مميز الواحد مفرد مفهوم لكن [illegible] مميز الاثنين كيف [illegible] ثم اذا كان
مميزه مثنى [illegible] ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت [illegible]
الجمعية في مميز سائر الاعداد [illegible]
وهو الاثنينية والاثنان [illegible] الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان [illegible]
بلفظ التمييز [illegible]
اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية [illegible]
بمجرد ذكر الواحد [illegible] استغني به عن ذكر [illegible]
عليه فان الاختصار [illegible] ذكرهما بالاثنان رجلان

اى افادة لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح بما الذى قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من
المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه
ان يدا عليه بواحد الثانى فى المذكر فقولك الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
وانما ابتدى من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى
لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثالث اى اوقع الاولى فى المرتبة والثانية فى المذكر والاولى
والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية
عشر الى التاسع والتاسعة عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى
للتصيير والاحكام اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث
والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذلك فى جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين وفى المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه
بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اى ومن اجل الاختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله

اختلف

اختلف اضافتهما فالاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد باعتبار لقولك
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة اى رابع اربعة خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده ذكرا
ونه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثانى اى واحد من احد عشر هنا اخر العشرة رجال بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
فى اداء هذا المعنى حادى واحد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر يعرب الجزء الاول من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب بنائهما
وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياجه بمباحثه الى ذكر التانيث
وقدم المذكر لاصالته واحتياجه بغيره لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه
اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى غير ملفوظة مقدرة فيها
فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اى اسم ملتبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او
ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى ودى وزعم انها للتانيث

ولبس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي وانت وهو له
المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة الرجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اى متلبس بخلافه المونث الحقيقي
اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في
اللفظ حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك
الفعل متلبسا بالتاء وجوبا ابدا تابنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فانه ترك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله و
انت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان
تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيها الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بدلا في لفظه من الاشعار
به بخلاف كظلمة مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المونث الحقيقي وضمير المونث اللفظي بدليل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا
بلا فصل لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم
الشمس او طلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس و
حكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او

اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او
ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم الاتنه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون سطح اى سواء كان
مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت
اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت او فعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثله في كونه جمع المذكر السالم الغير فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بالتاء التانيث لتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المونث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل
في التذكير في الرجال فيراعي حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين
فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع الذكور العاقلين
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق آخره اى آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع كونه واحده والا لا
يصدق التعريف الآتي على مثل مسلم من مسلمان او مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لا تستغني عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى
مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر لتميز من صيغة الجمع ولم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة وما قبل الالف تابع في حكم الفتحتين وفتحة النون لكثرة
ذلك اللحوق وللاخوة ... او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدمه بلا
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اراد الامرين من امور ثلثة على شيء صح ان يتوجه
الامور الثلثة دالة عليه عاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على انه
معتبر اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبيان الحاجة
الى فايدة لحوق هذه الاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا اشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر ان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القران ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ولنا ان يأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحته في هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد
اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار جوازه عدمه وبهذا الا
عتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة
يتاول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم

يجمع

يجمع ورد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة
فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر
الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق عليه التغيير اراد
المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالالى
المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي عينه مابنيه بغير احرف اي
فصاعدا من الثلاثي الرباعي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او
حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والاداي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء فيهما الامالة كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية وذلك ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمرى بالقصر احدهما المد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة

حرف تقبل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت
اجوه وقتا سمعت فقيل حمراء ان وحكى المبرد عن المازني قلبها بانحو حمرايان
والاخرى قلبها واوا والآ اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق
كعلباء فان همزتها للالحاق بقرطاس ومنقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة و
بقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهتا همزة قراء ثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان همزة الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء الا ردا ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان
بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والاوجهان بجعل لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو
المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصلي ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة فان النون لقيامها مقام التنوين يوجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا و
وجه حذفها فيهما هو ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها

بالاخرى

بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا يقع في حشوه وقيل خصي والى مستعملان وهما اللغتان في خصية والية وان كانتا
اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
الدال على الاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف
القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع مادل
اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفردة اي بحروف مادة تفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الاحاد ... بتغيرها بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردة ... بقوله مقصودة او بقوله دل ... سبيل التنازع وقوله بتغيرها
ظرف مستقر حال من الحروف ويدخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون
في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى
وقوله مادل على احاد جنس ليشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان دلت
عليها فقد لا تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس ولذا قصد
بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فانه مثل الكلم لا يقع
على الكلمتين والكلمة وهو جنس وقيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يعتبر

في الكلام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذلك اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو ذلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين با
لصورة جمع لصدق الحد عليه لان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان ضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع
الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب و
نون عوضا من الحركة والتنوين مع سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة
الفتحة ثقل الواو والضمة لتدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان
معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء
بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
ولا كذلك في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ما قبلها
كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل
قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا
اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ويبقى بعد الحذف ما قبلها

كذ

مفتوحا كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر بعد شرط صحة جمعيته
ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه
مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من
غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد
اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او
المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم جازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان يفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء و
سلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء
او الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير
علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي
مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في

قال

للك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانة للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان يكون اسم المذكور منكرا مستويا فيه اي في هذه
الصفة هما وبل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة
صبور وجريح فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا
بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء
التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها و
جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضه على الشذوذ منها ارضين
وامثاله من اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق
اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان
كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كما سبق فانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس ولا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل

كان

كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي
بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء
هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير
بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع
السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة ايضا المتبادر من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما في الابهامية
المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل
اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف و
فعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح
الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عداه اي ما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل و
المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او للعدد

مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل بلاد و
وبجالة مما لا يشتق منه الفعل لا يكون مصدرا وان كان له الاحتمال مفعولا مطلقا وهو
اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين
في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
المزيد فيه قياس اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير
الماضي مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما الا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اى
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا
يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لا ضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و
الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل ولكن الى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم منها محذور
بخلاف المصدر فانه في نفسه تثنية وجمع ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد
الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيد احاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل
المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير

ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس فلما اضافته
اى المصدر والى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى
الفاعل نحو ضرب يوم الجمعة ضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة نظرا
الى شبه بوجه اللفظ لانه قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا
في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار قيد الزمن العمل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء
كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان
كان اى المصدر مفعولا مطلقا وفعله لازم الحذف اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل الاصالة
وعمل المصدر بالنيابة وقيل عمل المصدر بالمصدرية وعمله بالبدلية ففي قوله فوجهان
وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان نائبا
لاجل الغرض بيان بعض احكام اعمال المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء

اسم الفاعل

ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى
الفعل به اى لما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما
جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث

هذا مبحث اسم الفاعل

تجدد وجوده له رقيامه به مقيدا بلحا الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما
اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة و
غير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت و
الظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك
لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام
به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
مع زيادة فيه بقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع
زيادة على اصل الفعل ويخالف اكثر الشارحين للمص والسيد والاخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كالسيد والاخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبعد هذا ان صيغة
المبالغة على هذا التفسير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما شابه كل و
كل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فليس باسم
الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة مبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
فيما تلا ثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضا

مضمومة

مضموما او لا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يستفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة والضم ومنه مستفعل
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو قيم متفاعل مقام مستفعل كان عنا
الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا اي كوا فيما يكون لكل من شيء الميم مثالا يكون لكل من
شيء الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان
الفعل متعد الى الظرف والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل عمله لكونه متلبسا
بشرط اي يبتني ترتب عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فلا اضافة ان بانتفاء
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال او معناها او يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الز
مان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان وان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم
زيد ما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قام الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وزيد ذكر مفعوله وجبت
الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاعمال

اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
بمعنى هند سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ايضا اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة
الى معمولها الصفة وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد و
وعلم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير المضاف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
يقول مررت بالضارب ابوه زيد امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن او غدا
لانه فعل بالحقيقة حول من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر بمعنى اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به
عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمفهوم العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل الذي لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و
مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منها مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية
والجمع نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان

الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون
المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فانه
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف فانه يجوز حذفها لوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذر اقامته من
مقام على ما مر في اسم الفاعل بقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وبقوله لمن وقع عليه خرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل ههنا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق موضوع
من فعل بزيادة على الخبر في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير
الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح قبل الآخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح اوله وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله
بالزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كأمر اسم الفاعل اي مثل شانه و
حاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام الفاعل وكو
كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل و
اسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن

نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل

لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه

مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها الى الانتقال رحيم الاصل رحم بضم

الراء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت

انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل

الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغها اى صيغ الصفة

المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذى هى صيغة الفاعل

هو مجاز له اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فالا يجيء صيغتها على وزن اسم الفاعل من الثلاثى الا نادرا

قطعا على حسب السماع اى كانها شيء سماعى ليس لها قياس مطرد فالظرف منصوب على

انه حال من المنكر بمخالفة لصيغة مصدر محذوف اى مخالفة كاينة على حسب السماع

ليسمع ويحفظ مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم مفعول

ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكونه هيئا بالمشابهتها

اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان

لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط زمان فيها وانما الاشتراط الاعتماد فيعتبر فيها الا انه

الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست موصولة بالاتفاق

وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما ليتبين حكم كل قسم ويتميز كل قسم مسئلة لا ثمر

ليسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل تقدير

من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام و

الاضافة وهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى

معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة و

منصوب تارة ومجرور اخرى فصارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة

من ضرب الاقسام الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الستة الحاصلة من قبل

فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول

الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول

النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون

تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى

التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه

الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه با

لفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التركيب

ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول

الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذه التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه

بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة

امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه

بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى

انه شروع فى القسم الآخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة

المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الذى فى تفصيلها لان

اقسام الصفة المجردة اشرف لان منها واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح

اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام

ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى الضمير

الاضافة بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه فلا مطمع افادة الا

منافذ

ضافة فيه حقه لان الحقه في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
لاضافة او بجعل ضمير المحذوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بوا
منها وثانيها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن
وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف التنوين والضمير من
اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان
فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجهها وحسن وجهها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه
برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير
فيها فهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه

فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة
مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمها فقال ومتى
رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو
كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير
الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
الوجه او وجها وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا
وجها وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو
وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فانه اي اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويجرانهما فان
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما الثاني يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان المثال الاول مفعول للضارب او فاعله
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام
الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب رفعا ونصبا وجرا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل

دفع عليه ذا التعميم لقصد شمول تعريف اسم التفضيل ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصله اي الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اي الذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر صفة لما اشتق فعلى هذا شامل لجميع
وقوله لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان
يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعي او الثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف مجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه قدما من الموصولة او من زوائده فلا يتميز ما منهما فلا
يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة
فلا دليل صوافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد

ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى جعل الثلاثي المجرد بالشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لانه يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه
صح على هذا التقييد اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق
ما يبدو من البلادة في الظاهر كما حكى من ابن هبنقة من تعليق خرزات واعظام
وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا
اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فعيه
شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل
ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى
منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق قياسا اي قياس ابن ضيح
اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس نحو
ضع قليلة نحو اعذر والوم واشغل وهو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية
هذه القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
هي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد
منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه
يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب

افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد عمرو ويعلى
لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يشتمل على ما مضى نحو زيد افضل
الناس او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصا وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل
للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شىء
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم
التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشىء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشىء على غيره فلا بد من
ذكر المفضل عليه فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله هذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم
اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى الثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى
ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض

المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو نبينا
صلى الله عليه وآله افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى
جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف ليس داخلا
فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
مما سواه فى بغداد مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا الاشتراك اعم من الذى ليس فيه الافراد والتذكير فى
كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات
فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
هو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اى
التفضيل الذى يستعمل بمن مفردا مذكرا ابدا اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم
لحوق ادوات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط لما بينهما
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام
الكلمة فلا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وا

خصوا المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لانه لا يظهر اثره في
اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على فعل ناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما
الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع لان بالفاعلية هذا التمييز العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل عمل الفعل لانه يشبه فعلا بمعناه في الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد
مشابهته من اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او
حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اجرى لا على نفسه اى على نفس
ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد الخبر لكان
او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي يثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون
اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل
له مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا او

اشترط

اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من
كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مع القيد تارة بهذا
وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التفاوت بسبيل الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فابد تدبر وانما اشترط ان يكون ا
التفضيل منفيا لانه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه
عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيبقى انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على الكحل
عين زيد فيبقى اصل حسن كحل رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه وانسب وانسبهما مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الكل
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة
بطريق الاولى كما اقتضاه المقام والاسعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزائد على شيء ما فيه مع زيادة فيصح ان يقصد به مع نفي المساواة
ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل

عين رجل بدن حسن كحلها في عين زيد بخلاف مثال الشيخ فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابن من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه متحدان بالذات ولا اصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابن من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية والتجرد عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر او العامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل فالفاعلية فانه لم يبق حينئذ اجنبي فانه معمول له من حيث انه اسم تفضيل ملحوظ قوله منه في عين زيد ان لم يعمل في الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فيه معناه وتعقيد تركيب وكذلك الوقيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انه ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما اوجز مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان الغرض

المحتاج عنه مختصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ونقل بهذا التعدد الى ما الشد لا سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال وذلك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يعتد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فقد ما عليها استغنى عن ذكره ثانيا فتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها ما يفصل لو رفعنا الكحل بالابتداء لانها فرع الاولى فلان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد اه قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك مصدر والبيت لكون مستند انما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مرهف على بلد السباع

وان ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائة واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع

لتعلم وادي السباع واستغني عن ذكره ثم ابا الركب اسم جمع الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل ثم ابنه من ابي اي كالتعجب من جيء اخي وهو الملك المذكور
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقولا اري اما من رؤية البصر او من رؤية
القلب فعلى الاول ولد بامفعوله وكوادي السباع مفعولا الاول وكوادي ثانيا
مفعوله الثاني وعلى التقدير من حيث بظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والوا
في ولا اري اما اعتراضية او حالية وقيل صفة وادي الجار في به متعلق بأقل
والمجرور عائد العائد واو ركب فاعل اقل وجملة انه صفة لما اتيته تمييز عن نسبة
اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيانا ثانيه واخوف عطف على اقل وهو
المفعول الى الضمير وادبا اقل بمركب منهم بوادي السباع واخوف منه
وما فيما ولي مصدرية وساريا الى ركبا ساريا مفعول دمي والمستثنى مفرغ اي
لا اري واديا واخوف في كل وقت الا في وقت وقاه الله ساريا بقوله ربت على
وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا اري مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت وقاية الله سبحانه ركبا
ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية
تقلبت ولذا ترى ناهيا اقل به ركبا قوم من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة
الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بدلك الحد بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفسها دل بعض الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى لاستقلاله بالمفهومية و

ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
المراد واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاعه
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها ولا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس
تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به
الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فيخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد
الفعل وبقولنا يخرج وضعا يخرج الاسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كاسم ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاقتران
بمتعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
واللاء النهي ولتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص بلحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يتاتى الا بما له فاعل والصفات استغنت
عنها بما الحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها او تانيث فاعلها فلا جرم اختص

بالفعل ساكنة حال من تا. التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق
نحو نا في فعلنا اراد بنحو نا فعلات الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه نون فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما
يكون للفعل فهو عمدة وحظ فروعه عنه يمنع احدهما عن الضمير تفرقا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وبعض البارزة بالمنع لان الساكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق ولعدم
الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان
قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان
يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة
ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر المبتدا المحذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل في المبني فلمشابهة
المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربت ضربتك في موضع ان تضرب اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت
لكراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانهما مبنيا على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه
اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في
اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى

ذلك

فلان له سلوتان كاين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا وتخصيصه باحدهما من زماني الحال والاستقبال بحرف الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم
يختص باحد معانيه بواسطة القراين ولما لم يكن المضارع بمشابهته الاسم الا
لم يسم مضارعا الا بهذا الحد اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من
الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون
له اى للمتكلم المعظم اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث في
المؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين
وهما واحدة المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغايب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابقة وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي اى فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج اولا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يضرب ويستخرج ونحوهما
ويعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما نون التاكيد

لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها الزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة والثاني نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان لا يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر و
تضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف النون
في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع الجزم كما في الاسماء مثلا تابع للجر مثل
يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء في حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى و
لن يرضى والحذف اي حذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا

تجرد

تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو
المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب
دائما او نفع بوقوعه موقع الاسم لانه لما يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواها
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يقع في مواضع لا يقع
فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر
كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ
مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم فقط
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم بان
الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة انشاء الله وينتصب
اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قبل اصله
اذ ان فخفف وقيل كلمة انا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي ويان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام
الجحود وهي لام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
اللامات لا تدخل على الفعل الا لتجعله مصدرا ينقلب الى المصدرية
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او
نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم

من قلك الأنشاء فيكون المعنى فزرني فاكرمك وبعد الواو ليكن زيادة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان اللتي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان تقع التي بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمنا ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا اذ لا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لفظا او كانه جيئ بها حكما وكان عطفا على لم يعتمد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان قصد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا

مبتدا وقوله انا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بعد المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف لا اعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها التسبيبة اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي للتسبيبة والى للانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فتقول هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانه تبقى على ما كان عليه وحكيته هي زمان الحكاية ايضا مرفوعا يكون اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف

ابتداء ان يبتدأ به الكلام مستانف لان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل
خبره وليس يكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم ثم تفرع اى ما تعلقه لعدم اثبا
والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى
وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به نفى
الحال تحقيقا فانه قصد به نفى التكلم فى زمان ومن ثمة اى ومن اجل هذين الامرين
يكون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها لنظر
نظرا الى الامر الاول الرفع اى يقع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت
حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو جعلت
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عن ما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد
المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الثانى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون
ما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة كان
سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز
على جاز فى التامة اى كان سيرى حتى ادخلها لتقدم صلاحيته لتقييده بقوله فى
التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها
فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التى ينصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى بعد النفى لكان

فظا مثل وما كان الله ليعذبهم او بمعنى نحو لم يكن لتفعل وهى ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة وكيف يصح
حمل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر
وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم
والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان تقدير ان بعدها الانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع
الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم
يقصد السببية لا يحتاج الى الاول الى تغيير اللفظ والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد
الاشياء الستة ليعد الكلام بتقدير الانشاء او ما فى معناه من النفى المسند عن
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة الامر نحو زرنى فاكرمك
اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نحو ولا تطغوا فيه فيحل اى لا يكن منك شتم
فضرب منى وبعد ربح تينها الترعلها اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك او
استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما
تاتينا فتحدثنا اى لا يكون منك اتيان فحديث منا وبعد ربح تخصيص نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا والاستلزام نفى وفصل فقد ربح فى النفى او تمن نحو
ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى فقد دخل فيه ما وقع على منهم
الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير
منى فى جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد
الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم من ما قبل الفاء والفا
نحو سار الى منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريح بما بدون تقدم احد الاشياء

التسعة فيحول على ضرورة الشعر والواو والفاء ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطا بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلهما لما بعدهما في الواو والجمع بالتمام في تابعهما ان يكون قبلهما اي قبل الواو ومثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن او لا تجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب بعدها المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على المقدرة بعدها لان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي وسيبويه يقدرها بالى بتقدير مضاف اي لالزمنك الى وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالا بتقدير مصدر مجرور بالى معنى الى انه لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحرف العاطفة سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا اكثر واذا كان شيء منها لم يعتبر اشتراط ما ذكر من الشرط لتقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقديرها اي اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فهو اعجبني ضرب زيد او يشتم او فيشتم او ثم يشتم فتكون الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط المذكور فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اوله بعد ودات الناصبة تقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا الى اخرها وهو اذ بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول يلزم جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في

التفصيل

في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به والا يتم في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهارها وان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومعنى ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم و الحروف الثلاثة هذه نحو اجئتني فيما علمت وان مذهب الائمة هذه الثلاثة لا تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد واردت لضربت نجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في الذي يليها المضارع واما الواو والفاء واو التي فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب ويجب اي اظهارها وان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل الضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها الحروف وليهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيثما يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وابن ومتى

وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان معها او لا وهما ومن واى وانى واما انجزام

المضارع مع كيفما واذ ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلانه

معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ

انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المعلوم استواء قراءتين في جميع الاحوال و

الكيفيات واما مع اذ ما فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة

للابهام واذ ما موضوعة للامر المقطوع به وبان مفتوحة عطف على قوله بلم اى وتجزم

المضارع بان مفتوحة وسيجئ بيانه انه ثم فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيه اى نفى

المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل

لم في هاتين القلب والنفي وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من

وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول قدم زيد ولما ينفعه الندم اى عقيب قدومه

ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه

الندم افاد استمراره ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وبختص ايضا

لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى

لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب

ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة

قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها فانها في المتوقع اى نفى بها فعل

مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يجئ لتستعمل في غير

المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل

وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد

الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وقوله ثم ليقضوا تفثهم

نفثهم ولا النهي هي لام المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي

ضدها اى النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل

على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم

المجازاة الى كونه من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية

الفعل الثاني اى يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح المص وكلم المجازاة

ما تدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل

الشيء سببا الشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء

بل هو ومنه شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان الفعل يكون الاول

سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح

بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني

اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك

النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو

سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان الاول

شرطا لانه شرط لتحقق الثاني والثاني جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على

الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط

مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو

ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه

الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق للحيلولة

الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير

قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل

ان يكون تفصيلا بقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله ان يسرق فقد سرق

اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت

لم يجز الفاء للجزاء ليتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلبه معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه
عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واما قال بعض قد
يخرج هذا الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس وجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او
منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن
حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء و
تركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فنوفي بالفاء ولم تؤثر
في تغيير المعنى كما تؤثر في الماضي فنوفي بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
لمعنى الاستقبال فتركنا الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه واما اذا لم يكن الجزاء
الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض تحقيقا
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء ولما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تفيد
عن حصول امر بعد امر وفيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختص
هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع مع كونها مقدرة انما

كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء
اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا مثالا اي ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فتقدر ان مع مضارع يؤخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان
بما بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب انما يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ايضا تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا
اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالا

سيما اذا كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار

فكتب في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فتفهم بطلقون

امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون بصيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال

الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فلا

يلتبس على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر الغير

كالذكر المشهور في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او متكلما

او مخاطبا معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول منه فانه يطلب

به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف

حرف المضارعة احتراز من مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرء على صيغة الخطاب

وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف

والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهة لاسم

المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم الجزم اي مثل حكم المضارع المجزوم

في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام

من المجزوم معنى اعطي له حكمه لفظا تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول

لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم ومذهب الكوفيين معرب مجزوم

بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن

آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هنا

القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن ولم يكن المضارع رباعيا والمراد بالرباعي

ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال

عني زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق

بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا

للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح

التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل

الثالث ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة

فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر

منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم

الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون

بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة

لانها همزة اصل حذفت للاستثقال مع وجود حرف المضارعة فلما زال حرف المضارعة في المتكلم

الواحد لا همزة وصل مقطوعة لان تلك بعينه

فعل ما لم يسم فاعله

اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل الى الضمير الا في هي الابنية اولى

حذف الفاعل اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالوصف الفعل الذي

لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل الى ما بنيته وهو ما حذف فاعله واقيم مفعوله

مقام فاعله لم يذكر في التعريف ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي

اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس

بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من

التغيير لانه معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة

الى الكسرة ووزن فعل للخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره

لعدم حصول المقصود باختيار ضمة اوله وضم الثالث من همزة الوصل اعلانه

واستخرج لئلا يلتبس في الذي يخرج بالامر من تلك الابواب وبضم الثاني مع التاء مثل

تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت

خوف اللبس هذه العلة لقوله بضم الثالث والثاني في مثل العين اي ما يكون

معتلا للنا لا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قبل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا المنالا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر من عامه
لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين
فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصيح فيه قيل وبيع اصلها
بيع وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح
فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة الحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء والاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعنى ضم الشفتين مع خلوص كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء وهذا ايضا غير مشهور
عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء
الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من المعتل العين من الثلاثى
المجرد باب الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد فى مجىء اللغات الثلث فيه اذ تيره وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والفاء من فيهما ساكن
ما قبلهما اى ينقل حركتهما اليه وتقلب العين واوا اذا كانت واوا وافعال الاستخير
اقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى يحذف فاعله واقيم المفعول

٢٤١

مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا اياً كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدى و غير المتعدى

فالمتعدى من الفعل ما يتوقف على فهمه متعلق اى
على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان
فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على
فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز والغير
المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا اى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما
اصلا لثلاثة فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين

فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا الا ان يستفاد عند كقولك اعلمت عمرا ومنعولها الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والافعال التي هي هذه الافعال التي يجيء الشك المنتهي لمثلها الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت عنه ما هي تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا او غير ذلك المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي ولا يحسبن بخل الذين يبخلون بالمفعولة مع ما يقطان اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اجازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما اذ منسيا ولا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم او ظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين المتصلين لان يكونا مبتدأ وخبرا بلا مفعولين لها كلاما اما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه يؤول وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان وان الالغاء اولى على تقدير التوسط والتأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضربت احسب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا

احسب قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاء زيد وعمرو احسب ولا شك ان الغاءها في هذه الصور
واجب ولهذا اقتصر على ذكره المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين
معموليها او تأخرت عنهما وانما اختص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان معظم
ابحاثها من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو
مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا فمن
حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت
هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
وذكروا للفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر
فان اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتفقين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف
ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما
اجري مجرى افعال القلوب ما الحق بها نحو عدمتني لانها نقيض وجدتني فحملا عليه حمل
النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز
فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة ۝ من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي لبعض افعال القلوب مما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر غير
من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى
ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
فان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة تقول ظننت زيدا بمعنى اتهمته اي

ويقال ان العلم ... بالحسي انه ... تم مكانا الوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله ...

وما هو على الغيب بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت فتقول علمت زيدا بمعنى عرفت

شخصه وهو العلم بنفس الشيء ... علمه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب

معنى علمت بالحاسة ومنه قوله ... فانظر ماذا ترى ووجد بمعنى اصبت فتقول وجدت

الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان تلك معان اخر مغايرة من معنى

العلم والظن لم يعتبر علم بمعنى صار متفوق الشفة العليا ولو وجدت حقا ...

موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لان هذا ليس بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال

الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي الجملة

فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة فلا شك ان هذه

الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة

بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة

لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما و

ضع له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة

لا تمامه لاشتمالها على معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال

والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال

صار موضوع مثلا لتقرير ذلك الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان

الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو

موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل

اللام في قوله لتقرير الفاعل للعهد لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع

الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة

فان الغرض ... وضعها ... بها الا التقرير بنفسه كما عرفت فخرجت عن هذا فلو

بما ذكرنا ان هذه العناية يحتاج اليه قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي

... الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد

وغدا وراح ومازال ومااتفك ومافتي بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس

ولم يذكر سيبويه سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن من الفعل

مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة

معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما

كاملا وقد جاء جاء في قولهم ماجاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك

خبرها اما بان يكون مانافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضميرها انقلم من الفرائض

ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود

اليها انما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اي حاجة صارت حاجتك

حاجتك وجاء ايضا فعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة

كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بها وتعد بل الموضع الذي استعملته

العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية

المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي

معنى هذه الافعال يعني الاثر المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو

غني اثر ذلك الانتقال وهو كونه للمعنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول من حيث توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي

كاينا في زمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان

زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله الثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة حينئذ بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد
كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت
فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله الثبوت اى كان يكون
ناقصة يكون فيها اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها انها مفسرة الضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع
هذا ايضا عطف على قوله الثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة المقدرة
كائن لكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا خلل
في المعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من
فى المهد صبيا حال كونه وكان لا يفيد الا تحسين اللفظ اذ لا يخل المعنى على المعنى وا
ذكرها ابن الشمس مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من
ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق
بها ايضا مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا
وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من غوى تحولن اوسنا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فان الا[illegible]

الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا
القياس المثال الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار
[illegible] صار فى الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى
الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك فى
جميع النهار وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان
الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا او بت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن
الافعال الثلاثة السابقة واض وعاد وغدا وراح وهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اى رجع
وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من المتن فى مقام التفصيل
مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها عاد واض وغدا وراح فلذا
سقطها عن المتن اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى ذلك ومنه
البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار معنى
اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس
بقسم على حدة من المرفوعات كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اى
قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا
اسمها ما انه من زمان قابلية وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار

فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت
معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت باعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداة
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه
لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما
للتوقيت اي لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية مع ما بعدها في تاويل المصدر و
تقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول
كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اي من اجل انه للتوقيت لمدة
ثبوت خبرها فاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالمفهوم تام الافادة لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشبع ما دام با جلس و
يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا احتياج الى وجود
كلام وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما
اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان

بجواز

بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم
يعرض ما يقتضي تقديمها عليها او كما كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدو
صديقي وان اريد به نفي الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الا
فعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من راح كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كان او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لاقتضائه التصدر واما اذا كانت
مصدرية فللامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا فاما بنا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا خلاف مخالفته منهم وذلك بالخلاف منزل في
غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
بين الجمهور ومن بعضهم مع بعض فان الافتعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة
امرين في اصل الفعل صريحا اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون و
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة وتجادل ويعده الى ما قيل
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع

الخلاف فيها من بين كتبنا ان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو
الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل وبجلة منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول
الخبر له لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي في اخذ وشروع
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي
له والمضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيه ومضيه اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال بعضهم
عسى طمع واشفاق والطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير منصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول و
امر ونحو الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها تصرف
على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع خروج وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر
اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا اعني نقصه وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول لانه بمنزلة عدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

تكلف

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء لكنه
مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على
هذا لازم وقال الكوفيون ان يفعل مع الفعل بدل الاشتمال لانه
فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاول عسى ان يخرج زيد بان يكون بعده فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر لقيام مقامهما فهي في هذا الا
ستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد
اسم عسى ... ان يخرج في محل النصب ...
... من باب التنازع ... عسى ويخرج في زيد ... كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدم عليه ...
... ان يخرج زيد فهو على ...
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها بكاد كما
كاد ان يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف فانه
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج
والثاني اي ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد تقول كاد زيد يجي فهو يخبر عن دنو
الخبر ... على الحصول للفاعل في الحال فقد تلزم الاسم بمعنى ...

الاصل ويفعمه فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنيه من غير ان يدل الا النفي على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخلان على خبر
كاد تشبيها بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقوله قد كاد من
طول البلى ان يمصحا اقول كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال في
افادته وان النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا وقيل انما في الماضي فقط
نحو وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
وخطئ الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم خطئهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
نحو وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد ان تمادى انتفاء القرب منه ولا تنافي
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني بتخطئة بعض الفصحاء
تخطئ ذي الرمة وتسليم ذي الرمة في تسليم تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة بعين ما قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال
اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى
لم يكد يراها انما هو كقوله لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي
نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون فقد عرفت

التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعوى
بمجرد ذلك الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه فلا تمسك عليها والثالث وهو
ما وضع لدنو الخبر وقربه ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة مثل في الاستعمال مثل كاد في كون
خبرها للمضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيد او كرب يفعل او جعل يقول و
قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد
يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى صيغتيه نوعي وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل الان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وبما هو لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر
والاشياء عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بعض النحاة الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع
لانشاء التعجب فحسب حيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل
في الدعاء ولما اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة

الفعل الذى تضمن تركيب ما افعله واخرىها صيغة الفعل الذى تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير
منصرفين فلا تبعتوران الا مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى
اى افعال التعجب غير منصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى
فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابه بهما الزمن حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى
او ثلاثى مزيد فيه او مما فيه لون او عيب مثل ما اشد احمراره واشدد باستخراجه
اى يتوصل بهما مما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل المصدر الممتنع مفعولا او
مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما
على صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اى
تاخير جائز فيما على هذا كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد والتاسيس على
ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكان
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
فى الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق فى الحكا

الاكثر الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا وما كان اطرف علمه
واقع دائما الا انه لا يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او رفعه الابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ
ما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعده الخبر بلا شك وهو ما تاب
موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا
اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية لبعد هذا وهو الذى اختاره
الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما
احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل
اى صار ذا حسن ومراى مجرور فاعل بهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لان
الاصل كان التعجب منه مع مثلها فيما كان من ان يقول الى بان يقول على ما
هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل لا يحذف لانه لا يستتر
اى مجروره مفعول عند الاخفش الحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون
هو الفعل للحسن المصير وزيد والباء للتعدية اى لجعل اللازم المتعدى متعديا
لمعنى صيره ذا حسن او للباء زائدة على ان يكون الهمزة لا بد ان يكون الباء
احسن متعديا بنفسه ويكون هو احسن المتعدية كاهوج تعدية اى افعل
ضمير هو فاعله اى احسن انت يا مخاطب او زيد اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كل بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يكون فى شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال

عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فيكون ذلك جنسا
وذم منها الاسم بوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعال
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فانه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة بكسر الفاء
اتباعا للعين في الاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم و
شرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد
غير معين ابتداء ويصح معنا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب زيد الرجل او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
وبئس وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة
او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا و
حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا
هي قال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويمكن الصلة بالجملة في فنعما هي
محذوفة والله هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام و
هي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي
بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفا
ح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج
هاهنا الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف

محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل
من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة للفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد او نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال
مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل
القوم وتشبيهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او يجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افا
الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو
اي حبذا امر كب من حب الشيء اي حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعل اي فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله اذا غيرا فهو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص
وبعد اعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين

ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد و حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين الزيدان وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز والحال ما فى حبذا من الفعلية دون الحال هو ذا لان ذا المخصوص والمخصوص لا يجىء الا بعد تمام المدح والتمييز من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص

الحرف

ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به لاحتياجه فى ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او فضلة الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل ذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصال الرفان معنى الافضاء الوصول ولما عدا بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شىء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناها الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معنى الفعل الى ما يليها ولان اثرها فيما يليها الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لا بد لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت خلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل الذى هو غرض الفاعل ومقصوده فمن الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدته فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجىء من للتبيين ايضا اى لاظهار من امر والمقصود من امرهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجىء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا متمسكين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عنه استدلالهم بقولهم قد كان من مطر بتشبيه ما يتوهم منه زيادته من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شىء من مطر او بحمله على الحكاية كان

فانلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى الانتها
الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او
في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبي المخاطب
منتهى اليه باعتبار والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموا
لكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في
كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها بمعنى مع تشبيهها بالانتهاء الغاية مر
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا
يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او
مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرورها والباء هذه
كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب
منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
كاشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها
في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء

واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم راكب وبما نحو ما زيد براكب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشيء في هذا نحو ضربت للتاديب او غاية
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى
لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اى فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ذلك ولا يتصور الا في الماضي نحو رب رجل كريم لم اقل وقد يحذف اى ذلك
الفعل الماضي غالبا اى في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل كريم ا

والفتنة وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد فان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا
رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير
للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء فتلحقها اى رب ما الكافة
اى المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا او
قد يكون ما زائدة فتعمل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى
وطعنة نجلاء وواوها اى واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها لوف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها الصحيح انها بمعنى رب فلا يقدر دون معطوف
عليه الله تلك نعمت وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو كالباء في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الاصل والباء مختصة بالظاهر يعني
الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك
لا فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطها
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين بخصوص الظاهر الا صالة
والتاء مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي

هو

هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وبعض منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منها اى من الواو والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف
الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وكما تدخل على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بما ذكر من الامور
المختصة الاختصاص بلا بد انه لا يصح ان يقال انه يوجد مع الاختصاص
بدونه لكان التناقض ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او
فعلية نحو والله ما زيد ولا يقوم زيد ما وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل جاء قام زيد ويحذف جوابه اى جواب
القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدم عليه اى القسم ما يدل عليه على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا دالا على
الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة
شيء وبعده عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو
رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم

اصلها الزوال وصلة نحو ذهبت عنه الثوب وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنانه مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال له استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك

ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء ان الزمان الماضي بمعنى اذا ان يجاز بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي اريد التعيين بهما الابتداء كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان مبدء زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما بعدهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء لزمان الفعل في المثالين المذكورين كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يفيد الم... او ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها

فتجب نصبها قبلها فان جررت بهما اما بعدهما يكون حروفا جارة وبعض الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت يكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكانت المناسبة ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل سميت بها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا بمعنى اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منهما يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف ما يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك يلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما في وقع في بعض اشعارهم وتعيين هذه الحروف ح اي حين اذ يلحقها

ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون ولما
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع
جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في
حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع
يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول و
ما يشتق منه لان مفعول القول لا يكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم وفتحت ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها
مع جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لانها اى ما بعد لولا الابتدائية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد
لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معاقبك زعمت اى لولا زعمت انى معاقبك
ولولا انك ضربتني صدّ زعمتك وكذلك قالوا صدق لو انك بفتح الهمزة لانه
اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم
اى لو وقع قيامك فانه جاز في موضع النقلين اى تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فانى اكرمه مما وقع بعد فاء الجزائية

فان

فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ مثل قول الشاعر اذا انه عبد
القفا واللهازم قوله اذا على صيغة المجهول بمعنى ظن وزيدا مفعوله الثاني و
سيدا مفعوله الثالث وكما قيل هنهنا ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته بالاكل يعظم قفاه ولهازمه واللهازم
عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بالارادة ما فوق الواحد وباللهزمة
مع ما حولها تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا
ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما
اقول انى احمد الله لان المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة فان جعلت ما
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول
كذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او
حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة نصبح ان
برفع المعطوف على اسمه على محلا على دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على
اسمه على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا

مثل ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم و
عمرو قائم لانه لو لم يقض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان لاشك فانه ان ذاهبان خبر عن كل من
المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في
رفعه ان ومن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث
انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فيه على تقدير رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في
صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم ان لا يعمل في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر
لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان [illegible] خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجو
زان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم
يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور و
لكن في جواز العطف على محل اسم لكن للكن اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كا
ن عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصل كما انه لا ينافيه
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقو
ل ما خرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لزوال المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا
لكن لك اي لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغيره دخلت اللام
التي هي لتاكيد معنى الجملة مع ان المكسورة التي هي ايضا للتاكيد دونها اي

دون ان المفتوحة لكونها بمنزلة المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اي على اسمها اذا فصل بين الاسم وبينها
اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم
توالي الحرفين بمعنى التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخل اللام في لكن على اسمها
وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة لكن لا توافق ان في
معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
ويخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل
وهو فتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا المبني
حسن بجاو اللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة وان
النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي
هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه به ولحمل

المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا والسبب
فيه ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا او
الخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا
وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل
في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير
الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتدا والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف

ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد صدقتنا بالغواص نساء الاثبات ربهم ولزوم هذه الامور
الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية كالعوض وليكون من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم ولم يلزم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منهما فالفارق هنا اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة
والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف ناسبه على الفتح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى
على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان و
ان اعملتها قلت ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها
لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال عدم
تقديرها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
البصريين مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة الاستدراك
انه ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها الاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
نحو قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرو جاءك ايضا لما بينهما من الالفة فرفعته

ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ بتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا و

اثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه فالتغاير اللفظى

فلا يكون نحو جائنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يجئ يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب

وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا و

معنى فاوجب مجرها بخلاف ان وان المخففتين فانه لم يحصل لهما ما اوجبنا عليه وفى بعض

النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا

على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة

ومخففة الواو ونهى اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى

الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه تدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى

المستحيل نحو الا ليت الشباب يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء

ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما

اى امثله كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت و

اجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام

الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول ليت

معناه ليت ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا

والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال عن الضمير المستكن فى خبرها

المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه

ولا يدخل على المستقبل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل

الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة

العقلية وانشد النحاة فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجب

عنده ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك

قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه

يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر

عليه ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد

المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة

الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه و

حروف العاطفة

العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف

يميل المعطوف الى المعطوف اليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما

بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان

ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم الى ان بل التى بعدها

مفرد نحو جائنى زيد بل عمرو وما جائنى زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها

بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط يدور نها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى

كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون

مطلق الجمع او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما

كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان

فقولك جائنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى يحصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون

الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب

فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منها الترتيب منها وجودا و

عدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء

فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة

غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين

ثم المهلة متعينة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها

جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
لتفيد اي العطف بها قوة اي المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل على انه علمها متى يتميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في
الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه
ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو
جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن
تقدم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي
للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم تستعمل العاطفة الا ملاقيا جزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة فلكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا لئلا يتساوى الاصل والفرع مرتبة وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في
الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان

يكون

يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور وايضا كما وقع في بعض الحواشي وام واما واو لكل
من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر مبهما اي
غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الا
ستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها فاصلة احد المستويين
والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
ام لمجرد تركيب ارايت زيدا ام عمرا اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخا
طب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه
زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف و
المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح ولفظة
الشريفة تشير الى انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا
يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام
عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية غير مناسب لان ما كان
حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هيهنا لا يخلو من اضطراب والحق
ان ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي
جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم
او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قيل قلت اجاءك
زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود ما

السؤال احدهما لا على التعيين جاءك زيد او لا وقد يجاب بنعم كليهما الاحتمال الخطاء في
اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكن لما كان
مشتملا على امرين لصحة وقوع ام المنفصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
اخر وعلق اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخرج عن سماجة ولو اقتصر على
قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم
يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع
قبلها اما خبر مثل قولك انها الابل ام شاة اي ان القطعة التي اظنها الابل وهي
جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام
كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وقع تقصدا للاضراب عن الاستفهام الاول
قبل بالاستفهام الثاني ولا يقابل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا
معها يعني ان العطف بشيء على اخر باما يلزم ان يسبق المعطوف عليه اولا باما ثم
عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني ان العطف بشيء على اخر باو يجوز ان يسبق
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه
وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها

على ما قبلها بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه
الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء ثبت للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل النفي لصرف
حكم النفي عن المعطوف عليه على المعطوف بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي
عن الجزء الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام
عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها لاجل ان لا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل
المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا او هانا وهؤلاء

... **حروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان القريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القرب من غير زيادة ولم يذكره واقرب متصف بزيادة القرب
ولم الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للا
قرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب

نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
نعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال
احد بان يدعي لي عليك الف درهم وقال الذي نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى
التقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله
ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
اى بلى قد قام او مقرونا به فهي اذن للنفي لنقض الذي يعقبه بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد واى لاثبات بعد الا
ستفهام لا شك في استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انه اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اى لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يق

اى قمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نقول اى والله واى وربي
واى لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ لتصديق
للمخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر لقد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت و
جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا
في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء
شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها مختصة
للمخبر **حروف الزيادة** انما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد
تقع زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل معنى لا انها
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لا
ستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن واللام والباء فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما
رايت وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اى
مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قلت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو
الى ناظر السلم على قول من روى ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى

اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسما
الحسنى ومع ان نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو فاما ترين من البشر احدا حالكون تلك
المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم مما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة
ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل انها
كلها نكرة والجر وو بعدها ابدال منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد و
قلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا
البلد والسر في زيادتها التنبيه على هذه القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز للت
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء و
اللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير
اى فهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهي اى ان تختص بما في معنى القول اى بفعل متعرف في معنى
القول نحو المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول والا بعد
ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف ان دال على ان ائت تفسير المفعول به
المقدر لكتبت قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان بتمامه

اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفيه معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى
ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وتفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر وهي ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية
اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهي السعة ونحو قولك اعجبني ان
خرجت اى خروجك واختصاصهما بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما
وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اى قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوته
فان نعت بر فقدت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف
التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على
الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها

من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل هلا فات ## حروف التوقع والتقريب

قد سمي بها لجيها لها فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او على المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس التقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم مهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلا والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل نقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود

الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة الاثبات ما دخلت عليه على جهة الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اتوضى بضربك زيدا وهو اخوك مستحسن ضربك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها ونبيه غير وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها فصلها الا ستفهام عن احد الامرين تقدما المستفهم عنه في سبيل الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى بنيانه بسبب الحق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة استبعد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان او من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها ## حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المضارع نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ايضا فيه وقد يستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لان معناها انها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه فما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به

علق بانبها فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجي مقدرا فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا انما تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المتوهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم وانتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مسند الى انتفاء المجي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي فيربط بذلك الشي بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان وجود استمرار الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمها اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله نعم وان احد من المشركين استجارك وقوله تعالى لو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل والفاعل الضمير حذف الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد المجي في لو تعلمها انك بالفتح لا بالكسر لان اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا

المكورة

المكورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع منطلق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل الذي كرر موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت فلا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شي منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام تنبيه تركه في لكونه ظرفا واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيه اي في الجواب حيث يبطل عمل اداة الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يكون حينئذ مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ويجعل الجواب للقسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني فعلى المعنى الاول هو ان

مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما لنشر غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان ابتنى فى الله لا ابتنك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم اعتبار الشرط وجواز القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه فهى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكن ارادة اتصال المثال بالممثل له يقتضى الا مكان على تقدير تقدم اللف على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدر كملفوظ فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط يلزم الاتيان بالشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء اما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو جائنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فعرضت عنه او اجماله فالله هى فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وتفصيلها للاشياء

الى عنوان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقلة تكرر يكتفى بذكر قسم وقد يكتفى بذكر قسم واحد بحيث يكون الآخر ضد الغير المذكور كذلك اذا اهدا الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما الذين هو هنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببيه الاول للثانى ولزوم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جوابها جزء مما فى حيزها اى الخبر فاما او حتما اما لان غير الفاء ايضا حيزها نحو كان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل اى القائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء لئلا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لما بعد الفاء واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر من الفاء كالمثال

المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء لان اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا الفاء انما يجب ان لا يكون الفاء مانع اخر يجب ان يكون يجعل الا ما قوة بدفع الامتناع حكم عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق فهو منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد منطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما زيد فمنطلق بالنصب يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المثالين المصنف بما يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبا لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي دع ذلك اي لا تقل الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا

كلا اي لا ايجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا للضد ولكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوا ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من اول الامر لتكون هذه على بنائها المخففة وحركة تلك على اعراب ما دخلت لانها كالحرف الاخير للكلمة فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت مخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه اي فهو اي الحاق تاء التانيث وعدمه فهو اي الحاق تاء التانيث مخير بين الحاق تاء التانيث فيه على الحذف والاتصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث و اما الحاق علامة التثنية والجمع اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان و قاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا و علامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا ثبت على ضعفها فليست ضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث في شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذه

الابدال ما مر في بدل الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض بعد الخبر
منها التنوين وهو في الاصل مصدر نوّنت اي ادخلته نونا فسمي باسم تنوين الشي
اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ونهلى
سمي بسبب المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بانها فلا تقرها
الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لانها
حركات اواخرها قال وانما تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة
الاخر نحو نهاية من غير تخلل شي وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان
قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف
الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التا
الخفيفة ولا يتنقض المعرب بالنون في نحو يا رجل انطلق بتبعيتها حركة الاخر لفظا
لها في الوجود لفظ العارض والعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بعد المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح للبقيه ومعناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله
غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
عن السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والتنكير
معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ

اي يوم اذ كان كذا فان يوم مضافا الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكل للتخفيف وتساعضه وهامنه وجعلنا بعضهم فوق بعض اي
فوق بعضهم ومررت بكل نائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما
يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو
علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرءة
ثبت فيها التنوين فلو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظاهر
انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما اذا كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في
الخيشوم وذلك للترديد من اسباب حسن الغناء وانما اشترط ما لحق اواخر
الابيات والمصاريع فان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جاز ابدال
واقعا كما انشاهده من اصحاب الغنى لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم العلاقات
هو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباعها
باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال
حرف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن روي هذا البيت البا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض

عند التغني نون التنوين واما ان تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غيره مجيء سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الا
متداد لانه ليس هنا حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليثبتوا امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا
القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس القسم الاول اسم
يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو مو
ضوع لغرض التركيب لا لاداء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم ولان معنى
الترنم كان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعني فيها الوضع
تسامح ولعل هذا التسامح والتنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما مو
صوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه و
خطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية من العلم يحذف
التنوين مما اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل
ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من الاول لفظا والالف من الخط
لقلة الاستعمال ومعلوم وصوفا ان الابن فانه لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد حكم الابنة حكم الابن

في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف في الخط كما يحذف الالف من ابن
نحو هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لان بها مبتدئة
الاصل لان التسكين ومشددة مفتوحة لثقلها تخفيف الفتحة مع غير الالف
اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنان فانه يكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن واضربن بالت
شديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لا ابالي تخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد
في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاءت
قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت نونه اي التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت
لان القسم محل التاكيد نحو والله لافعلن وهو القسم من
غيره يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قولنا لزمت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي
نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانها لما اكد الحرف قصد
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينفصل المقصود عن عمرو وما قبلها اي ما قبل نون التا
كيد مع ضمير المذكر مضموم ليدل على الواو
خفيفة كانت او ثقيلة
المحذوفة لالتقاء الساكنين على حده اي ان يكون اذا اشتد التقاء الساكنين
الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة في حكم الحرف ولثقل الواو بعد
الضمة وقبل النون المشددة اعلم ان شرط التقاء الساكنين ما ذكره مع ضمير

المخاطبة وهي مكسورة لبدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير او ليدل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضميري المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما
عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المذكر وحكمها غير ما ذكر فتقول وتقول في
التثنية وجمع المونث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في
المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المونث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا
يدخلهما اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
ويليس بمعنى عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير
التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اي الواو وجمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا او غير ذلك هذا الكلام
بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع الضمير البارز
وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحد المونث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها

مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
تقول اخشينّ كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا و
اخشيا ومن ثمّ اي لاجل ان النون مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال تريان هذا امثال الفعل البارز الذي
حرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في مثل هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه بارز
بضم لاجل النون وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترِ
الناس هذا امثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا
على ترينّ ومن ثمّ قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة وفتحها مع ضمير المثنى في اغزوا و
اغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزنّ في اغزي
بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة يحذف للساكن اي لالتقاء الساكن
المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين لقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون
الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها الدالة عليها
وان كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا
بينهما فان تمام يعلمن خط المتهجي ما يدخل الفعل عن غيره ما يدخل الاسم لكون الاسم

٣٠٨

والفعل اما بعد فيا بنا المخففة في حال الوقف عليها الحذف بتخفيف اذا ضم
او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيحذف ما هذه لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة
باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن يحذف الواو والياء واذا وقفت عليها فان اوقفت
عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين في تيه الابن وما هذه
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فيجعل اللازم قرينة بابقا
اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تنقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف
كقولك في اضربن اضربا لشبهها بالتنوين في ان التنوين اذا انفتح ما قبلها تنقلب الفا
واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واضاء بى بخير وختم في بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا والحق بنا من يتعهد بها ضيق ولجعل نونات [illegible] خفيفة كما نساء
مقبلة في مواقف النار منه منقلبة بالف [illegible] على نهو الاستعانة [illegible]
على من كان شفيعا عنده في خوارزم [illegible] عن مغفرة استقام الجهال [illegible]
[illegible] وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه قد استراح من كبد الا [illegible]
منها من نقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
علمه ما عليه وفي وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاغراض [illegible]
السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين وثمان
مائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على محمد واله اجمعين

فتم هذا الكتاب المسمى بشرح جامي بيد افل العباد
طاهر ابن حاجي عبد الرحمن قراجه داغي
بحسب فرمايش افتخار الحاج